



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

أثر التحليل المالي في المصارف الخاصة وانعكاسه على القرارات الاستثمارية دراسة تحليلية

**The Effect of Financial Analysis in Private Banks and its Impact on
Investment Decisions – Analysis Study**

بحث علمي أكاديمي تكميلي / معادلة رسالة ماجستير ممنوحة من الأكاديمية العربية

للعلوم المالية والمصرفية

اعداد الطالب: محمد وسيم الشهابي

اشراف: أ. د يونس عوّاد

الإهداء

إلى من علمتني أن الأخلاق والعلم قامة الإنسان
إلى من كانت تنتظر تلك اللحظة والخطوة التي تليها
إلى روح والدتي الغالية المربية سميرة الشهابي

إلى من علمني معنى الحياة بكفاحه
إلى من دعمني وحثني على تحقيق حلم والدتي
إلى والدي الغالي وقدوتي أحمد منير الشهابي

إلى لسرتي وعائلتي أخي وأخواتي وإبني مجد
لتم الحياة

الشكر والتقدير

أقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي والكادر الإداري وزملائي في جامعة دمشق / كلية الاقتصاد الذين لولا دعمهم لما تم إنجاز هذه الرسالة فلهم كل الشكر والتقدير

المخلص

تحرص المصارف على اتباع أساليب التحليل المالي والنسب المالية التي تسمح لها من تقييم قدرة طالب القرض على سداد القرض في تاريخ استحقاقه، حيث يساعد التحليل المالي على تشخيص وضع الشركة وتوضيح نقاط الضعف والقوة، في حين عدم الاعتماد على أدوات وأساليب التحليل المالي العلمية في صناعة القرارات الاستثمارية ومنح الائتمان والاستناد الى التخمين يؤدي الى نتائج عكسية وفشل المصرف في استرداد القرض.

هدفت الدراسة إلى إظهار دور التحليل المالي في الاستفادة من المعلومات الواردة بالتقارير والقوائم المالية المنشورة في ترشيد القرار الاستثماري، واستخدم الطالب المنهج الوصفي التحليلي لتكوين الجانب النظري وذلك من خلال الاطلاع على المراجع والدراسات والابحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة، أما الجانب العملي فهو تحليل القوائم المالية الفترة من عام 2019 إلى عام 2021 للمصارف الخاصة التقليدية، لبيان أثر تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان في المصارف الخاصة.

وكان مجتمع الدراسة والعينة: البحث الخاص بمنح الائتمان المصرفي لجميع المصارف الخاصة التقليدية في سورية أما عينة البحث فقد تم اختيار 11 مصرف متوفر لديها معلومات إحصائية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: اتباع أساليب التحليل المالي الحديثة يوفر معلومات تساعد على ترشيد القرار الاستثماري، وإن اخفاق الوصول إلى قرار استثماري رشيد يرجع إلى عدم كفاية الاعتماد على تحليل البيانات والنسب المالية مراحل اتخاذ القرار الاستثماري.

فهرس المحتويات	
الصفحة	المحتويات
2	الإهداء
3	الشكر والتقدير
4	الملخص
5	فهرس المحتويات
8	قائمة الجداول
الفصل الأول- الإطار العام للدراسة	
11	1-1 المقدمة
11	2-1 الدراسات السابقة
11	1-2-1 الدراسات العربية
16	2-2-1 الدراسات الاجنبية
17	3-2-1 التعقيب على الدراسات السابقة
18	3-1 مشكلة البحث
18	4-1 أهداف البحث
19	5-1 أهمية البحث
19	6-1 فرضيات البحث
20	7-1 منهجية البحث
20	8-1 حدود البحث
21	9-1 مجتمع البحث وعينته
21	10-1 نموذج البحث ومتغيراته
الفصل الثاني- الإطار النظري للدراسة	

المبحث الأول - ماهية تحليل القوائم المالية وأدواته	
1-1-2 ماهية تحليل القوائم المالية	
26	1-1-1-2 مفهوم وتعريف تحليل القوائم المالية
28	2-1-1-2 أسباب نشأة تحليل القوائم المالية
30	3-1-1-2 الأطراف المستعملة والمستفيدة من تحليل القوائم المالية
33	4-1-1-2 أهمية تحليل القوائم المالية
34	5-1-1-2 أنواع تحليل القوائم المالية
36	6-1-1-2 أهداف تحليل القوائم المالية
37	7-1-1-2 استعمالات تحليل القوائم المالية
38	8-1-1-2 خطوات تحليل القوائم المالية
38	9-1-1-2 شروط تحليل القوائم المالية
39	10-1-1-2 مقومات تحليل القوائم المالية
41	11-1-1-2 خطوات تحليل القوائم المالية
41	12-1-1-2 وظائف تحليل القوائم المالية
42	13-1-1-2 المعلومات اللازمة في تحليل القوائم المالية
43	14-1-1-2 معايير تحليل القوائم المالية
2-1-2 أدوات تحليل القوائم المالية	
45	1-2-1-2 ماهية القوائم المالية
46	2-2-1-2 التحليل الرأسي (العمودي) للقوائم المالية
47	3-2-1-2 التحليل الأفقي للقوائم المالية
48	4-2-1-2 التحليل بالنسب المالية
50	5-2-1-2 أنواع النسب المالية
57	6-2-1-2 التحليل بالمقارنات
58	7-2-1-2 أدوات أسلوب المقارنات

المبحث الثاني - قرارات الاستثمار وأساليب تحليل الائتمان ونماذج التنبؤ بالفشل المالي	
2-2-1 قرارات الاستثمار وأساليب منح الائتمان	
63	2-2-1-1 مفهوم القرار
63	2-2-1-2 أهمية عملية اتخاذ القرارات
63	2-2-1-3 مراحل عملية اتخاذ القرارات
64	2-2-1-4 مفهوم قرارات الاستثمار
65	2-2-1-5 التحليل الائتماني للمنظمات
الفصل الثالث - القسم العملي	
3-1 الدراسة العملية الأولى الدراسة التحليلية في المصارف	
92	3-1-1 مصادر جمع البيانات
93	3-1-2 الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث
93	3-1-3 تحليل الهيكل المالية بواسطة النسب المالية
93	3-1-4 طريقة تحليل البيانات
95	3-1-5 التعقيب على الدراسة التحليلية
106	3-1-6 اختبار صحة الفرضيات
3-2 الدراسة العملية الثانية	
113	3-2-1 منهج الدراسة
114	3-2-2 مجتمع وعينة الدراسة الثانية
114	3-2-3 بناء أداة القياس
116	3-2-4 جمع البيانات وتحليلها
116	3-2-5 اختبار صدق المقياس (الاستبانة)
117	3-2-6 اختبار ثبات المقياس (الاستبانة)
118	3-2-7 تحليل بيانات محاور الدراسة الرئيسية
118	

	3-2-8 الإحصاءات الوصفية للمتغيرات التعريفية
130	النتائج
130	التوصيات
131	المراجع
135	الملخص باللغة الأجنبية

	قائمة الجداول
94	جدول (1) الدالات الإحصائية النسب المالية، نسب الملكية، المديونية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021
96	جدول (2) الدالات الإحصائية التسهيلات وحقوق المساهمين ونسب السيولة للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021
98	جدول (3) الدالات الإحصائية القروض والسلفيات للعملاء حجم الائتمان الممنوح للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021
99	جدول (4) الدالات الإحصائية للإيرادات للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021
101	جدول (5) الدالات الإحصائية النقد والمستحقات للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021
102	جدول (6) الدالات الإحصائية النقد والمستحقات للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021/2
103	جدول (7) الدالات الإحصائية الائتمان وصافي الأصول للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021
104	جدول (8) الدالات الإحصائية صافي الأصول للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021
107	جدول (9) دالات علاقات الارتباط والتفسير بين المتغير المستقل (نسب السيولة) والتابع (منح الائتمان)
107	جدول (10) التحليل التباين للعلاقة بين المستقل نسب السيولة والتابع منح الائتمان
108	جدول (11) الدالات الاحصائية لمعادلة التأثير المستقل (نسب السيولة) والتابع (منح الائتمان)
108	جدول (12) دالات علاقات الارتباط والتفسير بين المتغير المستقل (نسب الربحية) والتابع (منح الائتمان)
109	جدول (13) التحليل التباين للعلاقة بين المستقل نسب الربحية والتابع منح الائتمان
110	جدول (14) الدالات الاحصائية لمعادلة التأثير المستقل (نسب الربحية) والتابع (منح الائتمان)
111	جدول (15) دالات علاقات الارتباط والتفسير بين المتغير المستقل (معدل المديونية) والتابع (منح الائتمان)

111	جدول (16) التحليل التباين للعلاقة بين المستقل معدل المديونية والتابع منح الائتمان
111	جدول (17) الدالات الإحصائية لمعادلة التأثير المستقل (معدل المديونية) والتابع (منح الائتمان)
114	جدول (18) عدد عبارات محاور الاستبيان
115	جدول (19) درجات مقياس ليكرت الخماسي
115	جدول (20) طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي
117	جدول (21) يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة
118	جدول (22) التوزع النسبي لسمات عينة الدراسة
119	جدول (23) الدالات الإحصائية لتقييم مساهمة القوائم المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية
121	جدول (24) الدالات الإحصائية لتقييم مستوى تقييم أهمية التحليل المالي
124	جدول (25) الدالات الإحصائية لتقييم مستوى تقييم أهمية المعلومات المحاسبية
127	جدول (26) الدالات الإحصائية لاختبار التقييم الفرضية الأولى
128	جدول (27) الدالات الإحصائية لاختبار التقييم الفرضية الثانية
129	جدول (28) الدالات الإحصائية لاختبار التقييم الفرضية الثالثة

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

- 1-1 المقدمة
- 2-1 الدراسات السابقة
- 3-1 مشكلة البحث
- 4-1 أهداف البحث
- 5-1 أهمية البحث
- 6-1 فرضيات البحث
- 7-1 منهجية البحث
- 8-1 حدود البحث
- 9-1 مجتمع البحث وعينته
- 10-1. نموذج البحث ومتغيراته

1-1 مقدمة:

تعتبر ودائع المصارف مصدر رئيسي للأموال فيه ويتم استخدامها في تمويل مشاريع الاستثمار للأفراد والمنظمات، كما أنها الأساس لاستمرار عمل المصارف والمحافظة على ربحيتها وسيولتها، فعند استخدامها في عمليات التمويل ومنح الائتمان تحرص المصارف على اتباع أساليب تحليل الائتمان وأدوات التحليل المالي التي تسمح لها من تقييم قدرة طالب القرض على سداد القرض والائتمان في تاريخ استحقاقه، حيث يساعد التحليل المالي بأدواته المختلفة للقوائم المالية الخاصة بالمنظمة الطالبة للقرض والائتمان على تشخيص وضع المنظمة وتوضيح نقاط الضعف والقوة، في حين عدم الاعتماد على أدوات وأساليب التحليل المالي العلمية في صناعة القرارات الاستثمارية ومنح الائتمان والاستناد إلى التخمين يؤدي إلى نتائج عكسية وفشل المصرف في استرداد القرض.

1-2 الدراسات السابقة:

يستعرض الباحث بعضاً من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث والتي تمكن الباحث من الاطلاع عليها:

1-2-1 الدراسات العربية:

1. دراسة (موسى) (2010) بعنوان: (دور التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية:

دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية)¹

هدفت الدراسة إلى إظهار دور التحليل المالي في الاستفادة من المعلومات الواردة بالتقارير والقوائم المالية المنشورة في ترشيد القرار الاستثماري بسوق الخرطوم للأوراق المالية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: اتباع

⁽¹⁾ موسى، سميرة صالح، (دور التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية : دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010.

أساليب التحليل المالي الحديثة يوفر معلومات تساعد على ترشيد القرار الاستثماري، ان اخفاق الوصول إلى قرار استثماري رشيد يرجع إلى عدم كفاية الاعتماد على البيانات والمعلومات والتقارير المحاسبية في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار الاستثماري

2. دراسة (عبد الوهاب، 2012) بعنوان: دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار وترشيدها في المصارف التجارية - دراسة حالة على بنك البركة السوداني²

هدفت الدراسة الى صياغة إطار مفاهيمي متكامل للتحليل المالي، واستخلاص مؤشرات ودلالات تساعد إدارة المصارف والمستثمرين والملاك على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة تمثلت مشكلة الدراسة في أن المستثمرين والملاك وأصحاب الأسهم يقيمون نجاح المنظمة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وقدرتها على استثمار الأموال الذي ينعكس بأعلى عائد ممكن على أموالهم ومن ثم يؤثر إلى حد كبير في قراراتهم الاستثمارية، وقد اعتمدت الدراسة على التحليل الإحصائي من خلال استبانات وزّعت على عينة الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة أن نتائج التحليل المالي ولاسيما تحليل السيولة والربحية تساعد على اتخاذ قرارات الاستثمار، وأن قرارات الاستثمار تعدّ من أهم القرارات وأصعبها التي تقع على عاتق الإدارة ويعد نجاحها دليلاً على كفاءة الإدارة.

3. دراسة (أبو عفيفة، وأبو غنيم، 2013) بعنوان: حساسية الإفصاحات المحاسبية المعبر عنها من خلال النسب المالية في التأثير في القرارات الاستثمارية³

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الإفصاحات المحاسبية للمنظمات الصناعية من خلال النسب المالية للقوائم المحاسبية في تفسير القرارات الاستثمارية بالاعتماد على السعر السوقي للسهم كما هو في تاريخ 12/31 من كل عام فضلاً عن اعتماد متخذي القرارات على تلك الإفصاحات عند اتخاذ قرارهم الاستثماري، وشملت عينة الدراسة

² عبد الوهاب، ليثا عبد القيوم، (دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار وترشيدها في المصارف التجارية - دراسة حالة على بنك البركة السوداني)، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، 2012.

³ أبو عفيفة، مالك، أبو غنيم، منال، (حساسية الإفصاحات المحاسبية المعبر عنها من خلال النسب المالية في التأثير في القرارات الاستثمارية)، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي التاسع (الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل)، المنعقد خلال المدة 24 / 25 أبريل 2013 ، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن

المستثمرين في المنظمات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة تأثيريه للإفصاحات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية المعبر عنها من خلال النسب المالية مجتمعة ومعدل دوران السهم، وكذلك السعر السوقي لسهم الشركات الصناعية على القرارات الاستثمارية.

4. دراسة (إلياس 2015) بعنوان: (دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر)⁴

هدفت الدراسة إلى إظهار دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها جمعت المعلومات عن التحليل المالي، وعملية اتخاذ القرار من خلال أدواته الأكثر استخداماً وهو ما يمثل الجانب النظري للدراسة، أما الإطار العملي فقد اعتمد على إعداد دراسة تحليلية للوضع المالي لمؤسسة صناعة الكوابل لولاية بسكرة. ومن أهم النتائج التي توصلت يعد التحليل المالي وسيلة وأداة فعالة لاتخاذ القرارات، كما ان التحليل المالي يساعد على معرفة نقاط الضعف والقوة لأي منظمة، تعد المؤشرات المالية من أهم التقنيات التي تساعد على اتخاذ القرارات.

5. دراسة (حبيب وإبراهيم، 2017) بعنوان: (دور التحليل المالي للمعلومات المحاسبية المنشورة في ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية - دراسة ميدانية)⁵

هدفت الدراسة الى توضيح مفهوم التحليل المالي للمعلومات المحاسبية المنشورة ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية من خلال التعرف على ابعاد التحليل المالي ومزاياه وكيفية الاستفادة منه في التنبؤ لترشيد القرارات الاستثمارية، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها ان التحليل المالي وسيلة فعالة واداة لاتخاذ القرارات وترشيدها لأنه يساعد المستثمر على تشخيص الوضع المالي للمنظمة والكشف عن سياستها والظرف التي تمر

⁴ (إلياس , مويحي, (دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد خيضر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير رسالة ماجستير، الجزائر، 2015.

⁵ حبيب،مهند جعفر حسن وإبراهيم ،إبراهيم محمد أحمد ،(دور التحليل المالي للمعلومات المحاسبية المنشورة في ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية - دراسة ميدانية)السودان:، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، 2017،

بها، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها زيادة الاهتمام بالمعلومات التي تفيد في التعرف على المخاطر والاستثمار في الأوراق المالية.

6. دراسة (محمد أحمد , 2017) بعنوان: (دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي والحد من مخاطر التعثر بالمصارف السودانية)⁶

هدفت الدراسة على التعرف على موثوقية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي والتعرف على دور القرارات الرشيدة في الحد من مخاطر التعثر المالي، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها توفير معلومات محاسبية ذات أهمية وفائدة تؤدي الى ترشيد قرار منح الائتمان، كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها البحث على نقاط الضعف في السياسة الائتمانية ورسم سياسات ائتمانية سليمة بما تتضمنه من ضوابط منظمة.

7. دراسة (رضا وآخرون, 2017) بعنوان: (دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية- قرار التمويل والاستثمار وتوزيع الأرباح)⁷

هدفت الدراسة في التعرف على طرق القرارات الاستراتيجية وخاصة القرارات المالية منها المؤثرة بصفة مباشرة على المنظمات الاقتصادية بإعطائها أهمية بالغة ودور اقتصادي فعال، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها التأكد على دور التحليل المالي من خلال دراسة دراسته لمحتويات القوائم المالية وتشخيصها لاستنباط القرار الملائم، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها الاهتمام بالتشخيص والتحليل المالي لمختلف الوظائف وخصوصاً في حلة القيام بالاستثمار.

⁶ محمد احمد، تسنيم عبد الرحمن محمد، (دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات في منح الائتمان المصرفي والحد من مخاطر التعثر بالمصارف السودانية)، السودان: رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية التجارة جامعة النيلين، 2017

⁷ (رضا، زهواني وخير الدين، وضيف فائزة وبوعافية، سمير)، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية قرار التمويل والاستثمار وتوزيع الأرباح) الجزائر :مجلة العلوم الإدارية والمالية ، المجلد 1، العدد 1، 2017.

8. دراسة (السرطاوي وحسان, 2019) بعنوان: (التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة

الصناعية في فلسطين دراسة حالة شركات الادوية المدرجة في بورصة فلسطين مابين 2010/2017م)⁸

هدفت الدراسة الى إبراز دور التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المنظمة الاقتصادية ومعرفة وضعها المالي ان كان جيداً أم لا مع تسليط الضوء على جوانب القوة والضعف واتخاذ القرارات التصحيحية، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها اعتمدت جميع المنظمات محل الدراسة على أدوات التحليل المالي باتخاذ العديد من القرارات المالية كزيادة حجم الاستثمارات وزيادة حجم خطوط الإنتاج، وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها التركيز على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لأنه يوضح نقاط الضعف والقوة ويساعد المديرين في اتخاذ القرارات.

9. دراسة (زين ومحمد, 2020) بعنوان: (أهمية استخدام أساليب التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في

سوق الخرطوم للأوراق المالية، خلال الفترة 2014/2018م)⁹

هدفت الدراسة الى بيان مدى أهمية أدوات التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال التعرف على دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية في توفير المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار الاستثماري الصائب، وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها ان استخدام التحليل الاتجاهي للتقارير المالية له أهمية كبيرة في تقييم أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية، كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها توفير التحليل الفني للقوائم المالية يساعد المستثمرين في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

⁸ (السرطاوي، عبد الفتاح سعيد وحسان، عادل عيسى،) (التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين دراسة حالة شركات الادوية المدرجة في بورصة فلسطين مابين 2010/2017 م)، (الجزائر :مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4 العدد 2، 2019.

⁹ (زين، مصطفى محمد ومحمد، عاصم حسن،) (أهمية استخدام أساليب التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية، خلال الفترة 2014/2018 م،) عمان: مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، المجلد 4 العدد 10، 2020.

10. دراسة (مالية, 2021) بعنوان: (تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات

دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة ايلوصوي)¹⁰

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على التحليل المالي كأداة للتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمنظمة مع ابراز أهميته في مجال اتخاذ القرارات في المنظمة لمعرفة الدور الذي يلعبه التحليل المالي في اتخاذ القرارات الهامة، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها أن التحليل المالي يوفر كمّاً هائلاً من المعلومات التي تساعد في الكشف على الوضعية المالية للمنظمة ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها وقد خرجت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها يجب الاهتمام أكثر بنتائج التحليل المالي لما يوفره من معلومات دقيقة حول الوضعية المالية.

1-2-2 الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Nkuhi, 2015) بعنوان: (دور البيانات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية حالة من هيئة ميناء

طنجة)

The role of financial statements in investment decision making

هدفت الدراسة إلى معرفة دور البيانات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية. وكانت أسئلة الدراسة هي: معرفة كيف تساعد البيانات المالية المستثمرين في صنع القرار، وتقييم أداء المنظمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وتقييم الاستخدام الأساسي للمعلومات المالية.

وقد أجري تحليل البيانات على أساس البيانات التي جمعت. استخدم التحليل التفسيري باستخدام ميكروسوفت إكسيل و SPSS أظهرت النتائج أن البيانات المالية حاسمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية. إن المستثمر بحاجة إلى

¹⁰ مالية، سليلية، (تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات دراسة تطبيقية للتحليل المالي على المؤسسة ايلوصوي ، (الجزائر: مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 4 العدد 2، 2021.

الحصول على التفسيرات السليمة للتقارير المالية، وإجراء المشاورات والحصول على أي معلومات مالية أخرى تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

2. دراسة (Patrick, Tavershima, Eje, 2017) بعنوان: (تأثير المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المساهمين في المصارف في نيجيريا)

(Effect of Financial Information on Investment Decision Making By Shareholders of Banks in Nigeria)¹¹

هدفت الدراسة إلى التحقيق تجريبياً في تأثير المعلومات المالية في قرار الاستثمار للمساهمين في المصارف في نيجيريا، استخرجت بيانات الدراسة من التقارير السنوية المنشورة لخمسة مصارف مختارة في نيجيريا من 2009 إلى 2015. نشرت مصفوفة الارتباط وتحليل الانحدار لتحديد العلاقة بين المتغيرات. وكشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية، مشيراً إلى أن توزيعات الأرباح للسهم الواحد لها تأثير كبير في قرار الاستثمار للمساهمين في البنوك في نيجيريا.

1-2-3 التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة التحليل المالي وأهمية أدواته لأغراض اتخاذ القرارات، سواء بالنسبة إلى إدارة المنظمات أو بالنسبة إلى المستثمرين، وفي الواقع جاءت هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة لتظهر أثر أدوات التحليل المالي انعكاسه على ترشيد قرارات المستثمرين. لكن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة في أنها جاءت لتظهر مدى إدراك الإدارة في المصارف لأهمية المؤشرات والمعلومات التي توفرها أدوات التحليل المالي، ومدى فهمهم لمداول المؤشرات والمعلومات التي يمكن استنباطها من أدوات التحليل المالي، ودور المؤشرات والمعلومات التي توفرها أدوات التحليل المالي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح الائتمان، حيث يمكن لهذه الدراسة أن تسهم في

¹¹ (IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume 8, Issue 3 Ver. III (May – June) Effect of Financial Information on Investment Decision Making By Shareholders of Banks in Nigeria 2017), pp 20-31

زيادة وعي ادارة المصارف في سورية بأهمية المؤشرات والمعلومات التي يمكن استنباطها من أدوات التحليل المالي، ومن أوجه الاختلاف تفرد هذه الدراسة باختيار بعض المتغيرات بحسب الحدود الموضوعية مثل ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان في المصارف الخاصة.

1-3 مشكلة البحث:

تعتبر عملية صناعة وترشيد قرارات الاستثمار ومنح الائتمان في المصارف بالشئ الصعب بحيث لا يمكن إعطاء قرار صائب ورشيد بدون القيام بتحليل القوائم المالية للجهة الطالبة للقرض من جهة أو الطالبة للاستثمار من جهة أخرى وهو يعتبر المساعد الأهم بالنسبة لمتخذي القرارات من خلال أدواته المستخدمة في توضيح وتشخيص الوضعية الحقيقية للمنظمة (المصرف) وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات التالية:

(1) هل يساهم تحليل القوائم المالية وأدواته في ترشيد قرارات الاستثمار ومنح الائتمان في المصارف الخاصة؟

(2) ما مستوى مساهمة القوائم المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين؟

1-4 أهداف البحث:

يهدف البحث بصورة رئيسية إلى بيان أثر تحليل القوائم المالية على صناعة قرارات الاستثمار ومنح الائتمان في المصارف الخاصة، ومن خلال الهدف الرئيسي يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ توضيح ماهية تحليل القوائم المالية وأدواته.
- ❖ بيان امكانية الاعتماد على أدوات التحليل المالي لترشيد قرارات الاستثمار ومنح الائتمان في المصارف الخاصة في سورية.
- ❖ تحديد المركز المالي والجدارة الائتمانية للجهة الطالبة للائتمان استنادا على أساليب التحليل الائتماني بما يساهم في تحسين كفاءة الادارة المصرفية لتلافي مخاطر اتخاذ قرار استثماري خاطئ.

1-5 أهمية البحث:

الأهمية النظرية:

نظراً لتناول هذه الدراسة من قبل العديد من الدراسات من ناحية دراسة أثر ودور تحليل القوائم المالية في تحديد قرارات الائتمان المصرفية جاء هذا البحث ليعطي نظرة أكثر شمولية من حيث دراسة بعض النسب المعمول بها في تحليل القوائم المالية، كما قد تسهم الدراسة الحالية في تقديم إطار نظري مبسّط وتوضيحيّ لمتغيّرات البحث.

الأهمية العملية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه وهو التعرف على أثر تحليل القوائم المالية بأدواته المختلفة لتقييم الوضع المالي للمنظمة (المصرف) في الفترة الماضية وتزويد الجهات المعنية بالمعلومات الصحيحة لصناعة القرارات المستقبلية الذي يبنى عليه قرار الاستثمار ومنح الائتمان في المصارف الخاصة.

1-6 فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية الأولى: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية (نسب السيولة، نسب المديونية،

نسب الربحية) يسهم في صناعة القرارات الاستثمارية الرشيدة ومنح الائتمان في المصارف الخاصة.

يتفرع عنها:

H1: تحليل القوائم المالية باستخدام نسب السيولة يسهم في صناعة القرارات الاستثمارية الرشيدة ومنح الائتمان في المصارف الخاصة.

H2: تحليل القوائم المالية باستخدام نسب الربحية يسهم في صناعة القرارات الاستثمارية الرشيدة ومنح الائتمان في المصارف الخاصة.

H3: تحليل القوائم المالية باستخدام نسب المديونية يسهم في صناعة القرارات الاستثمارية الرشيدة ومنح الائتمان في المصارف الخاصة.

الفرضية الرئيسة الثانية:

يوجد دلالة معنوية على أن للتحليل المالي للقوائم المالية تساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية ويتفرع عنها:

H1 : يوجد دلالة معنوية على أن للتحليل المالي معلومات تحقق أهداف مستخدمي القوائم المالية وتساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.

H2 : يوجد دلالة معنوية على أن التحليل المالي للقوائم المالية يعتبر أداة فعالة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

H3 : يوجد دلالة معنوية على أن المعلومات المحاسبية تساعد المستثمرين في الاوراق المالية في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

1-7 منهجية البحث:

في ضوء مشكلة البحث واختبار فروضه وتحقيق أهدافه اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتكوين الجانب النظري وذلك من خلال الاطلاع على المراجع والدراسات والابحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة، أما الجانب العملي فهو تحليل القوائم المالية الفترة من عام 2019 إلى عام 2021 للمصارف الخاصة التقليدية (11)، لبيان أثر تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان في المصارف الخاصة.

1-8 حدود البحث:

حدود مكانية: سيتم تطبيق الدراسة على 11 مصرف.

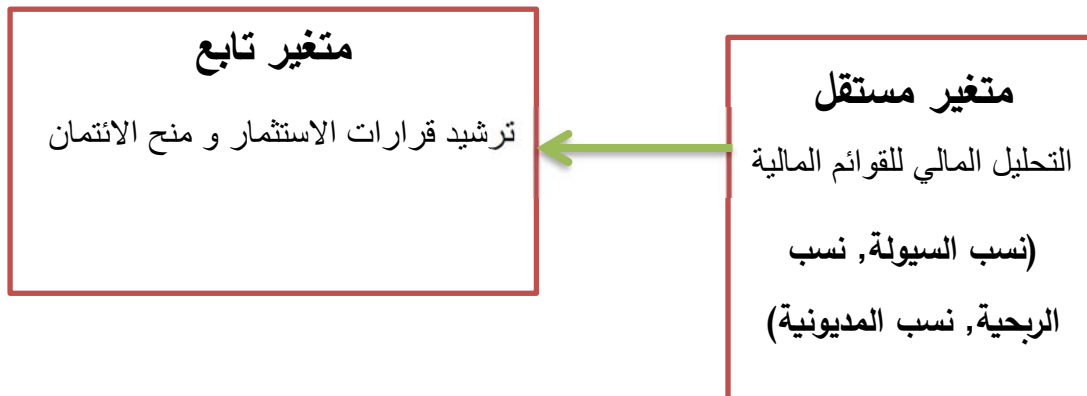
حدود زمنية: القوائم المالية عن الفترة من عام 2019 إلى عام 2021 للمصارف الخاصة التقليدية (11).

9-1 مجتمع البحث وعينته:

بالنسبة لمجتمع البحث الخاص بمنح الائتمان المصرفي كان جميع المصارف الخاصة التقليدية في سورية أما عينة البحث فقد تم اختيار 11 مصرف متوفر لديها معلومات إحصائية.

أما مجتمع البحث الخاص بترشيد القرارات الاستثمارية فهو غير محدود وقد تم اخذ عينة ميسرة مؤلفة من 70 مفردة من المتعاملين والمستثمرين في سوق الأوراق المالية دمشق.

10-1 نموذج البحث ومتغيراته:



الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

■ 1-2 المبحث الأول: ماهية تحليل القوائم المالية وأدواته

■ 2-2 المبحث الثاني: قرارات الاستثمار وأساليب تحليل الائتمان ونماذج

التنبؤ بالفشل المالي

المبحث الأول

ماهية تحليل القوائم المالية وأدواته

■ 1-1-2 ماهية تحليل القوائم المالية

■ 2-1-2 أدوات تحليل القوائم المالية

المبحث الأول:

ماهية تحليل القوائم المالية وأدواته

تمهيد:

تتضمن القوائم المالية كم هائل من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية ويعتبر التحليل المالي لتلك القوائم أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمنظمة وصناعة القرارات المستقبلية، حيث يتم تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المنظمة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها ومن ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات.

يتناول هذا المبحث بالمناقشة والتحليل الإطار العام لتحليل القوائم المالية وأدواته من خلال عرض مختلف المفاهيم الخاصة بتحليل القوائم المالية وأهدافه والأطراف المستخدمة له وإبراز كل من وظائف ومقومات تحليل القوائم المالية، وأدوات تحليل القوائم المالية، بالإضافة أيضا إلى عرض الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، واستنادا لما سبق يمكن تقسيم هذا المبحث إلى العناوين التالية:

2-1-1 ماهية تحليل القوائم المالية

2-1-2 أدوات تحليل القوائم المالية

ماهية تحليل القوائم المالية

- 1-1-1-2 مفهوم وتعريف تحليل القوائم المالية
- 2-1-1-2 أسباب نشأة تحليل القوائم المالية
- 3-1-1-2 الأطراف المستعملة والمستفيدة من تحليل القوائم المالية
- 4-1-1-2 أهمية تحليل القوائم المالية
- 5-1-1-2 أنواع تحليل القوائم المالية
- 6-1-1-2 أهداف تحليل القوائم المالية
- 7-1-1-2 استعمالات تحليل القوائم المالية
- 8-1-1-2 خطوات تحليل القوائم المالية
- 9-1-1-2 شروط تحليل القوائم المالية
- 10-1-1-2 مقومات تحليل القوائم المالية
- 11-1-1-2 خطوات تحليل القوائم المالية
- 12-1-1-2 وظائف تحليل القوائم المالية
- 13-1-1-2 المعلومات اللازمة في تحليل القوائم المالية
- 14-1-1-2 معايير تحليل القوائم المالية

2-1-1-1 مفهوم وتعريف تحليل القوائم المالية:

تشير كلمة تحليل في اللغة إلى تبسيط الشيء أو تفكيكه إلى العناصر التي يتكون منها، وتحليل القوائم المالية لا يخرج في إطاره العام عن معنى التحليل من حيث تفسير البيانات المالية وجعلها أكثر وضوحاً وفائدة من أجل التنبؤ بالمستقبل وصناعة القرارات¹²

يعتبر موضوع تحليل القوائم المالية أحد المواضيع المهمة في مجالات المعرفة الحديثة والمتطورة في حقل الإدارة المالية والمحاسبة، فهو دراسة تحليلية انتقادية معمقة وموسعة لجميع عناصر القوائم المالية المنشورة أو بعضها بعد إعادة التوبيخ الملائم لها باستخدام الأساليب المتنوعة للتحليل حسب نوعية المنظمة الاقتصادية أو إدارية، كما ينظر بعض الباحثين إلى تحليل القوائم المالية من زاوية أخرى فيعتبره بأنه مجموعة من الوسائل والطرق التحليلية التي تطبق على البيانات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة لمنظمة معينة بغرض الوصول إلى القرار الأفضل.¹³ إذ من خلاله يمكن لإدارة المنظمة تشخيص نقاط القوة والضعف في بيئتها الداخلية، وتقويم قراراتها التمويلية والاستثمارية، والهدف منه إظهار كل التغييرات التي تطرأ على الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات الصحيحة اللازمة.

وتحليل القوائم المالية هو علم له قواعد ومعايير وأسس حيث يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنظمة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، مثل العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنظمة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المنظمة والعلاقة بين أموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط القوة

⁽¹²⁾ كنجو، د.كنجو- ابراهيم، د.فهد (الإدارة المالية) دار وائل للنشر والتوزيع , عمان، الأردن، ط4، 2014، ص69.

⁽¹³⁾ الحسني، د.صادق (الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي) دار مؤتة , عمان، الأردن، 2017، ص210.

والضعف في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة في الوقت المناسب.¹⁴

من ذلك يتضح أن تحليل القوائم المالية وسيلة وأداة هامة من الأدوات التي تستخدم في تحليل أعمال المنظمات، وفي ضوء نتائج التحليلات يمكن التنبؤ بالمستقبل وصناعة القرارات الرشيدة، حيث تعدّ المعلومات حاجة ماسة لمتخذي القرارات، وتتوقف جودة القرارات وفعاليتها في تحقيق أهدافها على جودة المعلومات التي يبني عليها القرار، وبشكل خاص عند اتساع فجوة المعلومات بين المنظمة والأطراف الأخرى المهمة بها، وتمثل المعلومات الملائمة ضالة متخذ القرار والبوصلة التي تحركه في عملية صناعة قراره.

وهناك عدة تعريفات لتحليل القوائم المالية نذكر منها التالي:

✓ تشغيل منظم للبيانات المالية، وبصفة خاصة القوائم المالية المتعلقة بالمنظمة وفق أسلوب منهجي وعلمي وعلى أسس موضوعية ومنطقية وباستخدام أدوات متنوعة، بهدف الوصول إلى مؤشرات تمكن متخذي القرارات من تقييم الأداء المالي للمنظمة في الماضي والحاضر، والتنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، وتساعدهم على اتخاذ قرارات فعالة في تلك المنظمة¹⁵

✓ ويعرف أيضا على انه "عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن منظمة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المنظمات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة مالية أو تشغيلية وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يناسب عملية صناعة القرار"¹⁶

¹⁴ المطارنة، د. غسان، خنفر، د. راضي (تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي) دار المسيرة، عمان، الاردن، ط4، 2019، ص 14.
¹⁵ فلوح، د. صافي، وآخرون (تحليل القوائم المالية) منشورات كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، ط3، 2018، ص18.
¹⁶ (كراجه، د. عبد الحكيم وآخرون (الادارة والتحليل المالي- أسس - مفاهيم - تطبيقات) دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2014، ص141.

✓ عملية يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المقاييس أو العلاقات على شكل نسب مالية تلخص أعمال المنظمة من أنشطتها الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية وتشخيص نقاط القوة والقصور في عملياتها لأجل

اتخاذ قرارات رشيدة في المستقبل على ضوء ما تم اكتشافه.¹⁷

✓ مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنظمة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المنظمة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في تقييم أداء المنظمة وكشف انحرافات والتنبؤ بالمستقبل¹⁸.

واستنادا لما سبق يمكن للباحث تعريف تحليل القوائم المالية: بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات والعلاقات بين عناصرها والتغيرات التي تجري على هذه العناصر وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنظمة من الناحية الائتمانية والتشغيلية والتمويلية وتقييم أداء المنظمة وتقديم المعلومات لكافة الأطراف المستفيدة من أجل صناعة القرارات الرشيدة والسليمة.

2-1-1-2 أسباب نشأة تحليل القوائم المالية:

ظهر تحليل القوائم المالية منذ ظهور الوظيفة المالية كأحد وظائف المنظمة، حيث أجريت دراسة ميدانية باستخدام تحليل القوائم المالية لدراسة الوضع المالي للمنظمات الأمريكية عام 1900 و تم تطبيقها على 981 منظمة باستخدام سبع نسب مالية لدراسة الوضع المالي لهذه المنظمات، ومع تطور الوظيفة المالية للمنظمة بعد الحرب العالمية الثانية أصبح موضوعا مستقلا يدرس في الجامعات¹⁹، وهناك أسباب عديدة كان لها الدور الفاعل في نشأة

¹⁷ (مطر ، د.محمد) الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني) دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الأردن، ط4، 2021، ص4.

¹⁸ (الزعبي، د.هيثم) الإدارة والتحليل المالي) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط4، 2019، ص157.

¹⁹ (الصياح، عبد الستار والعامري، سعود) (الإدارة المالية اطر نظرية وحالات عملية) دار وائل للنشر والطباعة، عمان ، الأردن، ط3، 2016، ص47.

تحليل القوائم المالية والمساهمة بالارتقاء به عبر الزمن حيث تشير المراجع العلمية أن نشأة التحليل المالي ترجع لعوامل عديدة أهمها:²⁰

(1) الثورة الصناعية:

مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا تبين مدى الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح و وفورات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منظمة فردية صغيرة إلى منظمة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المنظمة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المنظمة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المنظمة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعماله.

(2) الأسواق المالية:

تهتم الأسواق المالية كثيراً بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف تحقيقاً للأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف تعرضاً للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع منظمات الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، لذلك فإن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات منظمات الأعمال مالياً لتحديد مدى قوة هذه المنظمات أو قصورها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

²⁰ (النعيمي، د.عدنان) التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة) دار اليازوردي، عمان، الأردن، 2014، ص12.

3) التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

لما كان نجاح واستمرار وجود المنظمات المساهمة مرهون بثقة المساهمين، لذلك فقد تدخلت الحكومات من خلال القيام بإصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه المنظمات بواسطة مراقب خارجي لكي تضمن حماية جموع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة واضحة للمساهمين عن المركز المالي للمنظمة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.

4) الائتمان:

لقد كان لانتشار أسلوب التمويل القصير الأجل وفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمنظمات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، لذلك ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المنظمات، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالمنظمات الطالبة قروض من المصارف.

2-1-1-3 الأطراف المستعملة والمستفيدة من تحليل القوائم المالية :

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات تحليل القوائم المالية، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمنظمة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى، ويمكن تقسيم وتحديد الفئات المستخدمة لمعلومات التحليل المالي الى قسمين كما يلي:

أولاً: الأطراف الداخلية:

أ) إدارة المنظمة: يعتبر تحليل القوائم المالية من أهم الأدوات التي تستخدمها إدارة المنظمة بمختلف مستوياتها والتي يتم بموجبها تقييم الاداء والحكم على كفاءة استغلال الموارد المتاحة ومدى النجاح في

تحقيق أهداف المنظمة والتعرف على الوضع المالي للمنظمة وسيولتها وتحليل الأعمال، وعرضها على الهيئة العامة في الشركات المساهمة أو لإدارة المشرفة على المنظمة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل بشكل عام مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها، وبذلك يعتبر التحليل المالي أفضل أداة لاتخاذ قرارات الانتاج والتمويل والاكتفاء.²¹

ب) العاملون في المنظمة: يهتم العاملون والموظفون بالتحليل المالي للتعرف على النتائج الفعلية لربحية المنظمة والتي تؤثر على مستوى أجورهم ومكافآتهم والتعرف على الحد المعقول لمطالبهم لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمنظمة وهذا ما يعزز من شعور الانتماء وارتباط العاملين في المنظمة ويقلل من معدل دوران وبما يؤثر في مستوى الإنتاجية.²²

ثانيا: الأطراف الخارجية:

بما أن هناك أطراف عديدة تستفيد من تحليل القوائم المالية داخل المنظمة فأن هناك أطراف أخرى عديدة تستفيد من عملية تحليل القوائم المالية من خارج المنظمة يمكن أن نوردتها فيما يلي:²³

أ) الدائنون: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمنظمة أو الشخص المحتمل شرائه للسندات المصدرة، أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمنظمة، وقد يكون الدائن بنكاً أو منشأة مالية أو أفراد طبيعيين، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المنظمة الوفاء بالقروض عندما يحين موعد الاستحقاق فإذا كان القرض لمدة تزيد عن السنة، يكون عادة اهتمام الدائن نحو إمكانية سداد هذا الالتزام في الأجل الطويل، إما إذا كان القرض لمدة أقل من السنة، فيكون اهتمام الدائن هو التأكد من إمكانية سداد المدين هذه الالتزامات في الأجل القصير ومع ذلك فهو يهتم بالتوازن المالي في الأجل الطويل.

²¹ المطارنة , د. غسان خليل , خنفر, د. راضي (تحليل القوائم المالية – مدخل نظري ونطبيقي) مرجع سبق ذكره , ص73

²² عقل, د. مفلح (مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي) مكتبة المجتمع العربي للنشر, عمان, الأردن, 2014, ص237.

²³ المطارنة , د. غسان خليل , خنفر, د. راضي (تحليل القوائم المالية – مدخل نظري ونطبيقي) مرجع سبق ذكره , ص73

ب) **الموردون:** يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه واستقرار أوضاعهم المالية، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معهم أو أن يخفض هذا التعامل أو يلغيه وبذلك يستفيد المورد من المعلومات والبيانات عن سيولة المنظمة وقدرتها على تسديد ديونها.

ت) **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنظمة في الأجل الطويل، خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المنظمة.

ث) **الهيئات الحكومية:** يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المنظمات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- 1) التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.
 - 2) تقييم الأداء كرقابة المصرف المركزي للمصارف التجارية.
 - 3) مراقبة الأسعار.
 - 4) التخطيط الشامل واعداد الموازنات والحسابات القومية وغايات إحصائية.
- ج) **الأفراد والجهات المتعلقة بالأوراق المالية:** تقوم ببيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهمة بأمر المنظمة وتقديم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجر وتتقاضاها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة، وتتركز أغراض تحليل القوائم المالية التي يقدمها سماسرة الأوراق المالية بمايلي:²⁴

²⁴ عقلد مفلح (مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي) مرجع سبق ذكره ، ص 283.

1) تحليل التغيرات السريعة التي تطرأ على أسعار الأسهم للمنظمات في السوق المالي والتي تحت نتيجة للتطورات المالية أو الظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم.

2) مراقبة ومتابعة الأحوال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي.

3) تحليل السوق المالي وتحديد المنظمات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار أو تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

ح) **المستثمرون الحاليون والمرقبون:** يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على عائد المال المستثمر المحقق والمتوقع تحقيقه مستقبلاً، والقيمة المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمنظمة، حيث تتركز اهتمامات المستثمرين في سلامة المركز المالي للمنظمة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة، ومن الطبيعي أن يتم الاهتمام بالأرباح التي تحققها المنظمة ومقدار ما يتم توزيعه منها على أصحابها، فحتى يرضى المستثمر عن أرباح المنظمة يجب أن تكون أرباحاً تماثل أرباح الشركات التي تواجه نفس درجة المخاطرة وهذا ما يحققه التحليل المالي من خلال المقارنة بين أرباح المنظمات في نفس الصناعة يبحث المساهم أو صاحب المنظمة الفردية عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم أو بيعها واستبدالها باستثمارات أخرى، وقد يختلف هذا قليلاً عن المساهم المرتقب والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المنظمة أم لا، إلا أن كل منهما المساهم الحالي والمرقب يهتم بماضي المنظمة والمخاطر التي تعرضت لها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل.

4-1-1-2 أهمية تحليل القوائم المالية :

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:²⁵

²⁵ (شاكر، د. منير، وآخرون) التحليل المالي – مدخل صناعة القرار) دار وائل، عمان، ط4، 2021، ص 42.

(1) يساعد إدارة المنظمة في رسم أهدافها وإعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي.

(2) يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق

(3) تشخيص الحالة المالية للمنظمة.

(4) تحديد قدرة المنظمة على الاقتراض والوفاء بديونها.

(5) تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية.

مما سبق يرى الباحث ان التحليل المالي يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنظمات المختلفة ويساعد في أداء

مهامه بشكل فعال وتستخدمه الجهات المسؤولة في المصارف التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها

حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة علي التسهيلات الائتمانية المختلفة.

2-1-1-5 أنواع تحليل القوائم المالية:

يمكن النظر إلى تحليل القوائم المالية باعتباره أنواع متعددة يكمل بعضها الآخر وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب

الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

1) الجهة القائمة بالتحليل:

استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل المالي يمكن تبويب التحليل المالي إلى ما يلي²⁶:

أ (التحليل الداخلي : ويقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية

أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمنظمة ، مثل الإدارة المالية ، قسم المحاسبة، التدقيق الداخلي، وعادة ما يهدف

هذا التحليل إلى خدمة إدارة المنظمة في مستوياتها الإدارية المختلفة، ويتميز هذا النوع بإمكانية الوصول الكامل

للبيانات المالية، بهدف دعم وترشيد صناعة القرارات وتقييم الأداء وبحث فرص التحسين المتاحة.

ب (التحليل الخارجي : يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المنظمة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة

هذه الجهات الخارجية ولتحقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في المصارف،

²⁶ (الحياي، د. وليد (التحليل المالي) منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص32.

والغرف الصناعية والغرف التجارية، ومدقق الحسابات الخارجي، وبالنسبة للبيانات المستخدمة فغالبا ما تعدها المنظمات لهذه الجهات الخارجية دون معرفة بأهدافها التفصيلية، ويكون حظ المحلل المالي الخارجي قليلا في الحصول على بيانات دقيقة وشاملة، ويصعب الحصول على تعاون معديها في المنظمات المالية، وعلى العكس من التحليل الداخلي يفتر هذا النوع إلى الوصول الكامل للبيانات المالية.

(2) الأسلوب المتبع في التحليل:

تتعدد الأساليب المتبعة في التحليل المالي ومن أمثلتها:

❖ أسلوب التحليل بالنسب المالية.

❖ أسلوب التحليل بالمقارنات.

❖ أسلوب التحليل بالأرقام القياسية.

❖ أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

وهناك أساليب أخرى متعددة، وبشكل عام يعتمد اختيار أسلوب تحليل القوائم المالية على عوامل مختلفة منها، الغرض الذي يهدف إليه التحليل، ونطاقه، وحجم البيانات المالية المتاحة، إضافة إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي. ويعد تحليل القوائم المالية عملية دقيقة ومدروسة تسعى إلى تعزيز القرارات، ومن جهة أخرى تعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها، وأيضا تكوين منظومة معلومات يستند إليها المدير المالي في عمليات التخطيط وصناعة القرارات.

(3) البعد الزمني لتحليل القوائم المالية:

إن لتحليل القوائم المالية بعداً زمنياً، يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب تحليل القوائم المالية من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

(أ) التحليل الرأسي(العمودي).

(ب) التحليل الأفقي.

وسيتم شرحهم وتوضيحهم بشكل مفصل في المبحث الثاني.

2-1-1-6 أهداف تحليل القوائم المالية:

إن لكل عمل يتم القيام به هدف يكون هناك رغبة ملحة للوصول إليه وتحقيقه، ويعتبر تحليل القوائم المالية في حد ذاته وسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المنظمة المختلفة وذلك للوصول إلى أهداف محددة²⁷، ويهدف تحليل القوائم المالية بشكل عام إلى تقييم أداء المنظمة من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المنظمة وذلك بقصد تحديد جوانب القوة و مواطن الضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها تحليل القوائم المالية لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمنظمة²⁸، ويمكن حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية²⁹:

- (1) تقييم ربحية المنظمة.
- (2) تقييم المركز المالي للمنظمة.
- (3) تقييم المركز الائتماني للمنظمة وتحديد قدرة المنظمة على الاقتراض والسداد وخدمة ديونها من الفوائد.
- (4) تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل.
- (5) تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم.
- (6) تقييم المركز التنافسي للمنظمة وبيان وضع ومستوى المنظمة في الصناعة أو القطاع الذي تنتمي إليه.
- (7) تقييم قدرة المنظمة على الاستمرارية وعليه التنبؤ بالفشل المالي.
- (8) استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

²⁷ (السعيدة، فيصل وفريد، نضال) (الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي)، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الثالثة، 2018، ص110

²⁸ (الشواردة، د. فيصل) (مبادئ الإدارة المالية) دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص147.

²⁹ (الصيرفي، د. محمد) (التحليل المالي من وجهة نظر محاسبية إدارية)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط2، 2020، ص115.

مما سبق يرى الباحث ان اهداف التحليل المالي تتمثل في بيان وضع المنظمة المالي بصورته الحقيقية وتحديد قدرة المنظمة على الاقتراض وجدولة ديونها من الفوائد كذلك الحكم على كفاءتها وتحديد مواطن الضعف والقوة في المنظمة واتخاذ القرارات السليمة، حيث أن هذه الأهداف المرجوة من تحليل القوائم المالية قد تختلف باختلاف الغاية من التحليل ولكن في كل الحالات ينتظر من المحلل المالي تحديد الهدف من عملية التحليل في ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنظمة حتى يتمكن المحلل المالي من جمع المعلومات الخاصة بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة فمثلا إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من مصرف ما فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي هو معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

2-1-1-7 استعمالات تحليل القوائم المالية:

يمكن استعمال تحليل القوائم المالية لخدمة أغراض متعددة ومن أهمها الآتي:

(1) **التحليل الائتماني:** هذا التحليل بصورة عامة يقوم به المقرضين من أجل معرفة الأخطار التي

سيواجهونها إذا منحوا قرضا لأحد الأطراف، لذا يقومون بتحليل مديونية الطرف الذي ينوون منحه

قرضا من أجل التحقق من أن هذا الطرف قادر على إعادة القرض عند استحقاقه³⁰

(2) **التحليل الاستثماري:** هذا النوع يهتم بعملية تقييم الأسهم والسندات وتقييم المنظمات بصورة عامة،

وهذا النوع يعتبر من الأنواع المهمة باعتبار أن الاستثمار هو مدار اهتمام نسبة كبيرة من الأفراد

والمنظمات.³¹

(3) **تحليل الاندماج والشراء:** قد ترغب منظمة في شراء منظمة أخرى أو انضمام منطمتين أو أكثر معا

لتكوين منظمة جديدة وهنا لابد من تقييم كل من المنطمتين وتقدير الأداء المستقبلي لهما.

⁽³⁰⁾ شاهين, د. محمد (إدارة وتحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية) دار حمثر للنشر والترجمة, عمان, الاردن, 2017, ص15.

⁽³¹⁾ كراجه, د. عبد الحكيم وآخرون, (الإدارة والتحليل المالي- أسس - مفاهيم - تطبيقات) مرجع سبق ذكره, ص143.

4) **تحليل تقييم الأداء:** أن تقييم أداء المنظمة يعتمد على تقييم ربحيتها وكفاءتها في إدارة موجوداتها

وتوازنها المالي وسيولتها وهذا لا يتم إلا من خلال استخدام أدوات تحليل القوائم المالية.³²

2-1-1-8 خطوات تحليل القوائم المالية:

تتطلب عملية تحليل القوائم المالية المرور بثلاث خطوات رئيسية وذلك لجعل القوائم المالية التي تم تحليلها تتلاءم ومتطلبات التحليل، حيث يتم إعادة ترتيب القوائم المالية وتبويبها بشكل مجموعات محاسبية متجانسة يمكن من خلالها تسهيل عملية التحليل كالتالي:³³

1) **التصنيف:** ويقصد بهذه الخطوة أو مرحلة القيام بوضع البيانات في مجموعات متناسقة ومتشابهة تمكن من إجراء المقارنات.

2) **المقارنة:** حيث يتم في هذه الخطوة محاولة إنشاء علاقات بين البيانات المصنفة وفق نماذج محددة وموحدة مع العلم أن عملية المقارنة تتم على مستوى المجموعات الكلية أو الجزئية وبين فترات زمنية متفاوتة.

3) **الاستنتاج:** تتضمن هذه الخطوة تفسير العلاقات التي تم الحصول عليها في مرحلة المقارنة.

2-1-1-9 شروط تحليل القوائم المالية:

ينبغي أن تتوفر في تحليل القوائم المالية شروط معينة ليصبح نموذجيا ومن ثم الاعتماد عليه في عملية صناعة القرار، ومن هذه الشروط الآتي:³⁴

1) **المرونة** أي قابليته للتغيير والتعديل بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصلة خلال الفترة.

³² شاهين، د. محمد (إدارة وتحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية) مرجع سبق ذكره، ص 32

³³ الشنطي، د. أيمن (الإدارة والتحليل المالي) دار البداية، عمان ، الأردن، 2014، ص 178.

³⁴ (الصياح، د. عبد الستار، والعامري، د. سعود) (الإدارة المالية اطر نظرية وحالات عملية) مرجع سبق ذكره، ص 50.

(2) الشمولية بمعنى أن يكون تحليل القوائم المالية شاملاً لأنشطة المنظمة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المنظمة، ولا يمنع من أن يكون التحليل المالي جزئياً إذا اقتضت الضرورة صناعة قرار معين في نشاط معين.

(3) أن يراعى مبدأ اقتصاديات المعلومات بمعنى أن يكون تحليل القوائم المالية اقتصادياً في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت.

(4) يقوم على التنبؤ بمعنى أن يركز تحليل القوائم المالية على التنبؤ في المستقبل على أساس دراسة الظروف التاريخية للمنظمة، ويكون هذا التنبؤ إما قصير الأجل أو طويل الأجل مثل إعداد خطة تمويل للسنوات القادمة ودراساتها أو التوقعات للتدفقات النقدية خلال الفترات القادمة وهكذا بالنسبة للأرباح المتوقعة أيضاً.

(5) السرعة وهو أن يمتاز تحليل القوائم المالية بالسرعة من ناحية الانجاز لكيلا يجعل من البيانات أو المعلومات متقدمة من ناحية الوقت.

(6) فعالية وموضوعية تحليل القوائم المالية بمعنى أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

2-1-1-10 مقومات تحليل القوائم المالية:

يستند تحليل القوائم المالية كأى فرع من فروع المعرفة الإنسانية إلى مجموعة مقومات يهدف من خلالها إلى تحقيق الأغراض النظرية والعملية ولكي تتجسّد عملية تحليل القوائم المالية في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد مراعاتها فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المنظمة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذاً توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب و أدوات التحليل التي يستخدمها ومنها كذلك ما

يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها، و بناء على ما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية لتحليل القوائم المالية فيما يلي:³⁵

- (1) التحديد الواضح لأهداف تحليل القوائم المالية.
- (2) تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.
- (3) تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت.
- (4) التفسير السليم لنتائج تحليل القوائم المالية حتى يتم استخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة.
- (5) تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمنظمة، بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية وقادراً على تفسير النتائج التي يتوصل إليها.
- (6) أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملاءمة للأهداف التي يسعى إليها.
- (7) أن تكون مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته تتميز بقدر معقول من المصادقية والموثوقية المستخدمة.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المذكورة يتعين عليه مراعاة ما يلي:³⁶

- (1) أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنظمة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- (2) أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية (النوعية) التي ترتبط بالموضوع.

³⁵ (الشيخ , د.فهمي مصطفى (التحليل المالي) رام الله , فلسطين, 2008, ص9.

³⁶ (مطر , د.محمد (الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني) مرجع سبق ذكره , ص 24.

(3) ألا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة والضعف في نشاط المنظمة، بل أن يسعى وهو

الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

(4) أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحمور في كشف الحقائق

كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي.

2-1-1-11 خطوات تحليل القوائم المالية:

يمكن إتباع الخطوات التالية عند القيام بالتحليل المالي:³⁷

(1) تحديد الأهداف من تحليل القوائم المالية، وذلك لتوجيه التركيز نحو البيانات المالية ذات الصلة بالهدف

واستبعاد ما لا يدعم الهدف من التحليل، كما يساعد تحديد الهدف على استخدام الأدوات والوسائل الأكثر

ملاءمةً للتحليل والخروج بنتائج تدعم المستفيد وصاحب القرار، والجهة المعنية بالتحليل المالي.

(2) تحديد المدى الزمني الذي سيتضمنه التحليل بحيث يتم وضع حد زمني من الفترات المالية لإجراء التحليل

في نطاقه، ولكي نخرج بنتائج دقيقة من التحليل المالي يفضل تضمين أكثر من فترة مالية إذ إن فترة مالية

واحدة قد لا تعبر عن الوضع المالي بشكل دقيق.

(3) جمع البيانات وكل المعلومات التي تساعد المحلل المالي على تحقيق الهدف المحدد.

(4) تحديد أدوات التحليل المناسب والمتوافق مع الهدف حتى يمكن الوصول إلى أفضل النتائج.

(5) تحليل المؤشرات المالية بدقة متناهية حتى يتسنى معرفة الاتجاهات المستقبلية لهذه المؤشرات.

(6) قراءة النتائج وتفسيرها لصناعة القرارات المناسبة.

2-1-1-12 وظائف تحليل القوائم المالية:

تحليل القوائم المالية له عدة وظائف تتركز في مجملها حول:

³⁷ (شنوف، د. شعيب) التحليل المالي طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص45).

1) توجيه المستثمرين لصناعة أحسن القرارات التي عن طريقها يمكن إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب انجازها.

2) اتخاذ قرار التمويل: حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويلية أفضل.

3) اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية من اجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.

2-1-1-13 المعلومات اللازمة في تحليل القوائم المالية:

يحصل المحلل المالي على المعلومات للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي:³⁸

1) **مصادر المعلومات داخلية:** تتطوي المصادر الداخلية كافة البيانات والمعلومات المحاسبية

والإحصائية والإدارية التي يحصل عليها المحلل من المنظمة نفسها، سواء كانت هذه البيانات مكتوبة

أو شفوية، وتعتبر القوائم المالية وبيانات السجلات أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية

2) **مصادر المعلومات خارجية:** يستطيع المحلل المالي الحصول عليها من مصادر عدة أبرزها

المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة، بالإضافة إلى

البيانات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف اليومية والمجلات المتخصصة

والمكاتب الاستشارية.

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات

المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية أم مؤشرات وصفية³⁹.

³⁸ الحياي د. وليد ناجي (الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي) دار اثراء للنشر والتوزيع , عمان , الأردن, 2019. ص18.
³⁹ مطر, د.محمد (الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني – الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية) دار وائل للنشر والتوزيع , عمان, الأردن , 2018, ص8.

2-1-1-14 معايير تحليل القوائم المالية:

للاستفادة من نتيجة تحليل القوائم المالية لابد من وجود مقاييس معينة يتم بموجبها مقارنة النتائج محل الدراسة والتحليل وهناك ثلاثة معايير رئيسية تستخدم كأساس للحكم على النسب والأرقام المستخلصة وهي:⁴⁰

(1) **المعيار التاريخي:** يعتمد على المدى الزمني باستخراج نسب سابقة لعنصر معين ومقارنته مع سنوات

لاحقة أو داخل السنة الواحدة، كما في التحليل الأفقي والراسي.

(2) **المعيار النمطي:** وهو عبارة عن نسب و معادلات متعارف عليها في التحليل المالي صادرة من وزارة

الصناعة أو التجارة توحد المنظمات في إطار أو نطاق واحد لقياس السيولة و الربحية بمعيار 1 : 1

وهكذا النسبة المراد مقارنتها.

(3) **معيار الصناعة:** وهي معايير خاصة بقطاع معين، لقياس القطاع الصناعي محل التحليل مع الشبيهة

لنفس الصناعة، لمعرفة وضع المنظمة مع مثيلاتها المنافسة ومدى تقدم أو تراجع المنظمة.

(4) **معيار التحليل المالي المخطط:** عبارة عن البيانات التي تحددها إدارة المنظمة كمعيار يوضع على

أساس أهداف مخطط لها مسبقاً لأنشطة معينة، ومقارنة ما كان متوقعا تحقيقه ما حققته فعلا المقياس

المعد مسبقا وذلك خلال فترة مالية محددة.

⁴⁰ (الكنزي، د. صابر عبد الرحمن) التحليل المالي –الأصول العلمية والعملية) خوارزم العلمية للنشر والتوزيع , جدة , السعودية ,2015, ص45.

أدوات تحليل القوائم المالية

■ 1-2-1-2 ماهية القوائم المالية

■ 2-2-1-2 التحليل الرأسي (العمودي) للقوائم المالية

■ 3-2-1-2 التحليل الأفقي للقوائم المالية

■ 4-2-1-2 التحليل بالنسب المالية

■ 5-2-1-2 أنواع النسب المالية

■ 6-2-1-2 التحليل بالمقارنات

■ 7-2-1-2 أدوات أسلوب المقارنات

2-1-2 ماهية القوائم المالية:

تعد المنظمة العديد من القوائم المالية الأساسية التي يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية لتحقيق أهداف المحاسبة المالية ووفقاً للقوانين المرعية وتوصيات المنظمات المهنية وهي:

1) قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية):

تعتبر هذه القائمة بيان للمركز المالي للمنظمة في تاريخ معين، وهي في المعتاد نهاية الفترة (سنة مالية)، حيث أنها تمثل صورة مفصلة للوضع المالي للمنظمة عند نشرها وتشمل قائمة المركز المالي على أصول المنظمة (موجوداتها) وخصومها (مطلوباتها) وحقوق مساهمها مما يعطي فكرة واضحة عن قيمتها الدفترية⁴¹

2) قائمة الدخل:

تعد قائمة الدخل أيسر للفهم واقل تعقيداً من قائمة المركز المالي ومع ذلك فهي أكثر أنواع القوائم المالية تحليلاً، ويعود ذلك إلى أنها تفصل في مصادر ربحية المنظمة بناءً على أدائها من بيع منتجاتها أو تقديم خدماتها أو عوائد استثماراتها، ولتفسير ذلك فإن قائمة الدخل توضح كمية العوائد الداخلة للمنظمة من مبيعاتها (الإيرادات) وكمية الأموال الخارجة منها لتغطية تكاليف هذه المبيعات (المصروفات)، ولا تقتصر قراءة قائمة الدخل على خصم إجمالي المصروفات من إجمالي الإيرادات، فالمنظمة بشكل عام لديها أكثر من مصدر من مصادر الإيرادات وأنواع عديدة مختلفة من المصروفات، وتوضح المنظمة في بيان قائمة الدخل بالتفصيل المصادر المختلفة لإيراداتها ومصروفاتها⁴²

⁴¹ (Vernon, 1990 : P 516).

⁴² (الحكيم, د. سلمان حسين, (تحليل القوائم المالية- مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية) دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع, دمشق, سورية , 2017, ص27.

3) قائمة التدفقات النقدية:

تعد قائمة التدفق النقدي من أهم القوائم المالية لأي منظمة حيث توضح بالتفصيل حجم التدفقات النقدية الداخلة إلى المنظمة والخارجة منها، وتوضح مصادر الأموال النقدية وما شابهها وسبل إنفاقها علي بنود التشغيل والاستثمار والتمويل، وتقدم قائمة التدفق النقدي بشكل أوضح تفاصيل دقيقة حول مصادر النقد المتوفرة للمنظمة وطبيعة استخدامها اضافة الى ذكر إيضاحات عن أرصدة المنظمة من النقود أو الأصول القابلة للتحويل السريع إلي نقد⁴³، كما تساعد قائمة التدفقات النقدية على تقييم قدرة المنظمة على توليد نقدية من أنشطتها المختلفة وكيفية استخدامها، كما يمكن استخدامها تحليل الائتمان وتقييم الجدارة الائتمانية للمنظمة.⁴⁴

ومن أهم أدوات تحليل القوائم المالية التي يستخدمها المحللون الماليون لدراسة البيانات المالية المتوفرة لديهم مايلي:

2-2-1-2 التحليل الرأسي (العمودي) للقوائم المالية:

تحلل فيه كل قائمة بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، وإلى مجموع مجموعة جزئية منها، بمعنى انه يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي وفي تاريخ معين، ويمكن وصفه بالثبات أو السكون كما يمكن وصفه بالتوزيع النسبي الذي يساعد المحلل المالي في اكتشاف ظواهر ذات مدلولات معينة يهتم بها المحلل المالي، فهو يهدف إلى إظهار أهمية كل عنصر من عناصر القوائم المالية إلى المجموعة الرئيسية التي ينتمي إليها، ففي جانب الأصول في قائمة المركز المالي ينسب أصل معين إلى مجموع المجموعة الفرعية التي ينتمي إليها (مثلاً) ينسب الزبائن إلى مجموع الأصول المتداولة أو إلى مجموع الأصول، أما في قائمة الدخل فينسب أي عنصر إلى رقم صافي المبيعات، بهدف الوصول إلى مؤشرات ذات معنى، وتظهر أهمية النسب والمؤشرات

⁴³ Horne,1995:P759

⁴⁴ (الحكيم, د.سلمان حسين, (تحليل القوائم المالية- مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية)مرجع سبق ذكره, ص40.

الناجمة عن التحليل الرأسي عند مقارنتها بمعيار معين وهذا المعيار قد يكون النسب نفسها للمنظمة في السنوات السابقة، ويمكن مقارنة النسب والمؤشرات الناتجة عن التحليل الرأسي بنسب ومؤشرات أخرى معيارية للمنظمات العاملة في الصناعة نفسها أو بنسب معيارية.⁴⁵

3-2-1-2 التحليل الأفقي للقوائم المالية:

يتمثل هذا النوع من التحليل في دراسة سلوك كل بند من بنود القوائم المالية بمرور الزمن أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصا بمرور الزمن، حيث يبين التغيرات التي حدثت في فترة زمنية طويلة نسبياً، ويقوم التحليل الأفقي على تتبع سلوك عناصر القوائم المالية عبر الزمن بهدف معرفة مدى نمو هذه العناصر أو تراجعها خلال عدة سنوات وذلك بإسناد أرقام تلك العناصر إلى قيمها عن مدة معينة تسمى سنة الأساس، ويوصف هذا التحليل بأنه تحليل حركي ديناميكي، حيث يوضح التحليل الأفقي التغيرات التي طرأت على عناصر القوائم المالية خلال مدة التحليل، مما يساعد على تحليل أسبابها ودراسة انعكاساتها على الهيكل المالي للمنظمة، والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية المتوقعة لهذه العناصر⁴⁶، ويتميز بتحليل عنصر معين أو مجموعة عناصر في القوائم المالية بممثلاتها في فترات زمنية مختلفة كتحليل نسبة السيولة في عام 2021 إلى نسبة السيولة في عام 2022 للمنظمة ذاتها وفقاً لعامل الزمن.

يجري التحليل الأفقي للقوائم المالية عن طريق دراسة الاتجاه وحساب الأرقام القياسية لعدد من المدد الزمنية، بعد أخذ أرقام العناصر خلال مدة معينة على أنها رقم مدة الأساس أو سنة الأساس، وتحسب الأرقام القياسية لسنوات المقارنة كما يأتي:

قيمة العنصر في سنة المقارنة / قيمة العنصر في سنة الأساس * 100

⁴⁵ (القاسم، عبد الرزاق، العلي، د.أحمد، قصوة، د.رغيد (مبادئ التمويل) منشورات كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2011، ص 64.

⁴⁶ (فلوح، د.صافي، وآخرون (تحليل القوائم المالية) مرجع سبق ذكره، ص 57.

ولكي تكون الأرقام القياسية المحسوبة بهذا الشكل مفيدة، لا بد من اختيار سنة الأساس اختياراً سليماً بحيث تكون صالحة كأساس للمقارنة، إذ أن تتوقف صحة النتائج والمؤشرات التي سنحصل عليها من التحليل الأفقي على صحة اختيار سنة الأساس، وتجنباً لاختيار سنة أساس كان الأداء فيها غير جيد بشكل يؤدي إلى إظهار أداء المنظمة في سنوات المقارنة بشكل أفضل مما هي عليه في الحقيقة، أو اختيار سنة أساس كان الأداء فيها جيداً جداً بشكل استثنائي مما يعطي انطباعاً بأن أداء المنظمة في سنوات المقارنة كانت سيئة لحل هذه المشكلة تؤخذ أرقام سنة الأساس عن طريق حساب المتوسط الحسابي لعدد من السنوات بدلاً من أخذ أرقام سنة واحدة.⁴⁷

فمثلاً من خلال تحليل قائمة الدخل تحليلاً أفقياً يمكن الحصول على مؤشرات مهمة تتعلق بنمو مبيعات المنظمة وأرباحها خلال مدة التحليل كذلك من خلال التحليل الأفقي لقائمة التدفقات النقدية يمكن الحصول على عدد كبير من المؤشرات التي تظهر كيفية تطور التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية في المنظمة خلال مدة التحليل، إذ توفر هذه المؤشرات معلومات عن قدرة المنظمة على توليد تدفقات نقدية وقدرتها على سداد التزاماتها وإجراء توزيعات أرباح أغلب هذه المؤشرات ومدلولاتها لها أثر كبير في قرارات المستثمرين، سواء كان القرار المراد اتخاذه يتعلق بشراء أسهم منظمة ما أو بيع أسهم أو إقراض منظمة ما.

2-1-2 التحليل بالنسب المالية:

تعدّ النسب المالية من أهم وأكثر أدوات تحليل القوائم المالية شيوعاً واستخداماً، إذ تساعد على تقييم الوضع المالي والربحي لأي منظمة، وتوفر مؤشرات ومعلومات مهمة يبني عليها القرارات المختلفة للأطراف المهتمة بوضع المنظمة، حيث تعتمد الأطراف الخارجية ولأسيما المستثمرين على التحليل بواسطة النسب المالية عند اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية⁴⁸، نظراً إلى ما توفره لهم من مؤشرات ومعلومات مهمة عن الوضع المالي للمنظمة وربحياتها، ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح في المستقبل.

⁴⁷ نور، د. عبد الناصر، اسماعيل، د. اسماعيل (التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات) دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 50.

⁴⁸ حمادة، د. رشا، العلي، د. يوسف (المدخل المعاصر للتحليل المالي ودوره في الأسواق المالية)، المركز العربي للتعبير والترجمة والتأليف، دمشق، 2013، ص 91.

ويعدّ تحليل القوائم المالية بواسطة النسب دراسة ديناميكية تستلزم معلومات لأكثر من مدة زمنية وذلك بهدف مقارنة النسب والمؤشرات الخاصة بالمنظمة عن مدة محددة بالنسب والمؤشرات الخاصة بالمنظمة عن مدد سابقة، أو مقارنتها بنسب ومؤشرات منظمات أخرى مماثلة أو بمؤشرات تمثل معايير على مستوى القطاع الذي تعمل فيه المنظمة، ويتم تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية من خلال إيجاد العلاقة بين متغيرين تربطهما خواص مشتركة للحكم على وضع أو نشاط معين من أنشطة المنظمة، وقد اكتسب أسلوب النسب المالية أهمية كبيرة متزايدة بعد أن أصبحت هذه النسب من المؤشرات المالية الهامة التي يتم استخدامها من قبل المحللين الماليين في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمنظمات.

بنود قائمة الدخل كما تساعد هذه النسب في دراسة الموجودات وقياس درجة المديونية للمنظمة، وكذلك تقدير التوازن بين درجة السيولة النقدية والالتزامات المترتبة على المنظمة، وتستخدم النسب المالية من قبل كل من إدارة المنظمة والمقرضين والمستثمرين وغيرهم إذ ينصب اهتمام المقرضين على درجة سيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وحجم التدفقات النقدية ودرجة الاستقرار فيها عندما يكون القرض طويل الأجل ومن هذا المنطلق فإنه يهتم بتحليل ودراسة راس المال ومصادر التمويل و استخدامات الأموال ودرجة الربحية وتعرف أيضاً على أنها " في علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة، وتسمى بالنسبة المرجعية وعلى ضوء عملية المقارنة"⁴⁹

وللنسب المالية اهتمام واسع من قبل المنظمة وذلك لأهميتها الكبيرة، وتكمن أهمية النسب المالية فيما يلي:⁵⁰

- (1) تقدم مدلولات ذات مغزى ومفيدة.
- (2) استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المنظمة.
- (3) مقارنة المنظمة مع غيرها من المنظمات المنتمية إلى نفس القطاع.
- (4) مقارنة النسب التي تحققها المنظمة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة.

⁴⁹حنفي، د. عبد الغفار (أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى) الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2014، ص75.
⁵⁰ (آل شبيب، د. دريد (الادارة المالية) ، دار المناهج ، عمان ، الأردن ، ط2، 2019، ص72.

(5) تقييم أداء المنظمة وأداء إدارتها.

(6) التعرف على مواطن الضعف والقوة في المنظمة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها.

(7) تقديم تفسيرات للتغيرات الحاصلة على أن تكون مختصرة وواضحة.

2-1-2-5 أنواع النسب المالية:

هناك عدد غير محدود من النسب المالية التي يمكن استخراجها من القوائم المالية، ولكن المغالاة في استعمال واستخراج النسب أمر قد يؤدي إلى الخلط والتشويش، مما ينتج عنه صعوبة الفصل بين المهمة وغير المهمة، وبشكل عام غالباً ما يتم تقسيم وتبويب النسب المالية إلى مجموعات متعددة، وذلك على أسس مختلفة، فهناك من يقسم النسب بناء على الغرض والهدف من التحليل إلى ست مجموعات رئيسية كما يلي:

أولاً: نسب السيولة:

وهي نسب قياس قدرة المنظمة على سداد ديونها والتزاماتها في الأجل القصير ويتم ذلك من خلال قياس مدى قابلية المنظمة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية ومن ثم إعطاؤها الإمكانية أو القدرة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال الفترة المالية⁵¹، وتتضمن النسب التالية:

(1) **نسبة التداول:** وهي التي توضح معدل تغطية الأصول المتداولة للالتزامات المتداولة، والنسبة المثلى

للتداول هي (2)، لأنه كلما زادت نسبة التداول دلّ ذلك على أن حجم الأصول المتداولة غير المستغلة

كبير، علماً بأن ناتج المعادلة لا يتم احتسابه بالنسبة المئوية وإنما بالمرات، أي كم مرة تستطيع الأصول

المتداولة تغطية الالتزامات المتداولة، ويُمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

(⁵¹) المطارنة , د. غسان خليل , خنفر, د. راضي (تحليل القوائم المالية – مدخل نظري ونطبيقي) مرجع سبق ذكره , ص 133.

(2) **نسبة السيولة في الأجل القصير:** وهي النسبة التي توضح مدى قدرة المنظمة على سداد ديونها قصيرة

الأجل كالتزامات الموردين على سبيل المثال. ويتم احتساب نسبة السيولة في الأجل القصير بالمعادلة

التالية:

$$\text{نسبة السيولة في الأجل القصير} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}) / \text{الالتزامات المتداولة}$$

حيث يطرح من الأصول المتداولة أي أصل ترى الإدارة أنه بطيء في التحول إلى نقدية، وأشهر هذه الأصول التي

يتم طرحها المخزون.

(3) **نسبة الجاهزية النقدية (السيولة الفورية أو السريعة):** وفي هذه النسبة يتم احتساب النقدية وحدها

من الأصول المتداولة، باعتبارها الأعلى من حيث السيولة. ويتم احتساب نسبة الجاهزية النقدية

بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة النقد} = (\text{النقدية} + \text{الاستثمارات قصيرة الأجل}) / \text{الالتزامات المتداولة}$$

(4) **صافي رأس المال العامل:** بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية، وذلك بإجراء تعديلات على

مختلف عناصر الأصول والخصوم، يبدأ بدراسة وتحليل الوضعية المالية للمنظمة بالاعتماد على

مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي الأساسية التي تستعين بها المنظمة في إبراز توازنها المالي،

وهناك من يطلق عليه هامش أمان المنظمة، ويظهر صافي رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به

المنظمة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول

المتداولة، كتوقف حركة بعض المخزونات، أو تعسر تحصيل بعضها، فتكون المنظمة قد هيأت لذلك

أمولا لتغطيتها، وبالتالي تكون قد أجرت ملائمة بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، ويشير صافي

رأس المال العامل أيضا إلى سياسات المنظمة التي ترتبط بالمستويات المستهدفة للاستثمار بكل مكون

من مكونات الأصول المتداولة والذي يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من التوازن

المالي الأدنى، ويوفر للمنظمة هامش أمان لها لمواجهة مشاكل عديدة، من بينها صعوبة السيولة.

يمثل رأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول المتداولة التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للمنظمة وتتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو أقل من سنة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة والجاهزة.}$$

أما صافي رأس المال العامل فيتم حسابه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك:

$$\checkmark \text{ من أعلى الميزانية: صافي رأس المال العامل} = \text{أموال دائمة} - \text{أصول ثابتة.}$$

$$\checkmark \text{ من أسفل الميزانية: صافي رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

يختلف حجم صافي رأس المال العامل من منظمة لأخرى كل حسب طبيعتها، والقطاع الذي تنتمي إليه، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف المؤثرات عليه وبصفة عامة هناك ثلاثة حالات مختلفة لصافي رأس المال العامل وهي:

(أ) صافي رأس المال العامل موجب: يشير هذا إلى أن المنظمة متوازنة مالياً على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المنظمة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

(ب) صافي رأس المال العامل صفر: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمنظمة.

(ت) صافي رأس المال العامل سالب: في هذه الحالة يعني أن المنظمة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمنظمة.

أما صافي رأس المال العامل الخاص فهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

✓ صافي رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - أصول ثابتة

✓ صافي رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم - الديون طويلة الأجل.

أما صافي رأس المال العامل الخارجي فهو الجزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي مجموع الديون القصيرة والطويلة الأجل

ومما سبق فإن نسب السيولة توفر معلومات مناسبة لصناعة قرارات التمويل ومنح الائتمان.

ثانياً: نسب قياس الربحية:

وهي النسب التي تشير إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، كما أن نسب الربحية تثير اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمقرضون مثلاً يشعرون بالأمان بالنسبة للمنظمات التي تحقق ربحاً عالياً، وتتضمن النسب التالية:

(1) **نسبة مجمل الربح:** توضح هذه النسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات، وبالتالي كلما زادت كان ذلك

أفضل، ويمكن احتساب نسبة مجمل الربح بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة مجمل الربح} = \text{مجمول الربح} / \text{صافي المبيعات}$$

(2) **نسبة صافي الربح إلى المبيعات:** ويتضح من خلال هذه النسبة معدل صافي الربح إلى صافي المبيعات،

وبالتالي كلما زادت كان ذلك أفضل. ويمكن احتساب نسبة صافي الربح إلى المبيعات من خلال المعادلة

التالية:

$$\text{نسبة صافي الربح إلى المبيعات} = \text{صافي الربح} / \text{صافي المبيعات}$$

(3) **معدل العائد على الأصول (العائد على الاستثمار):** ويوضح مدى قدرة المنظمة على تحقيق الربح عندما

يتعلق الأمر بالأصول، كما تتضح من خلاله كفاءة استخدام الأصول، وبالتالي كلما زادت النسبة كان

ذلك أفضل، ويمكن احتساب معدل العائد على الأصول من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \text{صافي الربح} / \text{متوسط إجمالي الأصول}$$

ويرى البعض احتسابه كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \text{صافي الربح قبل الفائدة والضريبة} / \text{متوسط إجمالي الأصول}$$

(4) **معدل العائد على حقوق الملكية:** ويوضح مدى نجاح المنظمة في استخدام مصادر أموالها الداخلية

(حقوق الملكية) وبالتالي كلما زادت النسبة كان ذلك أفضل، ويمكن احتساب معدل العائد على حقوق

الملكية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح} / \text{حقوق الملكية}$$

ثالثاً: نسب المديونية:

وهي النسب التي تعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمنظمة على المدى الطويل، كما تبين قدرة المنظمة

على تسديد ديونها والتزاماتها الطويلة المدى مثل السندات والقروض طويلة الأجل، وهي النسبة الرئيسية التي يتم

من خلالها تحديد مؤشر المخاطرة للاستثمار في المنظمة، وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل بكل تأكيد،

ويمكن احتساب نسبة المديونية من خلال المعادلة التالية:

$$(1) \text{نسبة المديونية} = \text{إجمالي الديون (قصيرة الأجل وطويلة الأجل)} / \text{إجمالي الأصول}$$

(2) **نسبة الديون إلى حقوق الملكية:** وهي مؤشر كذلك مهمة بالنسبة للمخاطرة، حيث توضح النسبة

بين الديون وحقوق الملكية للمنظمة ويمكن احتساب نسبة الديون إلى حقوق الملكية عن طريق المعادلة

التالية:

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون / حقوق الملكية

(3) عدد مرات تغطية الفائدة:

وهي المؤشر الذي يوضح مدى قدرة المنظمة على سداد الفوائد، وبالتالي كلما زادت النسبة كان ذلك أفضل للمنظمة، ويمكن احتساب عدد مرات تغطية الفائدة بالمعادلة التالية:

عدد مرات تغطية الفائدة = الدخل قبل الضرائب والفوائد / الفوائد المدفوعة

رابعاً: نسب النشاط والانتاجية:

وتوضح هذه النسب فعالية ادارة المنظمة وقدرتها على بيع البضاعة وإدارتها المخزون وأرصدة الحسابات المدينة، وتتضمن النسب التالية:

(1) **معدل دوران المخزون:** يوضح معدل دوران المخزون مدى حركة التداول على المخزن، أي أن الأصناف

يتم بيعها، وبالتالي كلما زاد المعدل كان ذلك أفضل، ويتم احتساب معدل دوران المخزون بالمعادلة التالية:

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط المخزون

(2) **فترة التخزين:** وتوضح مدة بقاء المخزون في المنظمة ويحسب بالمعادلة التالية:

فترة التخزين = $360 /$ معدل دوران المخزون

(3) **معدل دوران الحسابات المدينة:** ويمكن من خلاله تحديد عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال

الفترة، ويتم احتساب معدل دوران الحسابات المدينة بالمعادلة الآتية:

معدل دوران الحسابات المدينة = صافي المبيعات الآجلة / متوسط الحسابات المدينة

(4) **متوسط فترة التحصيل:** وتوضح متوسط المدة اللازمة لتحصيل أرصدة الحسابات المدينة وبالتالي كلما

قلت كان ذلك أفضل بالنسبة للأداء المالي للمنظمة، وتحسب بالمعادلة التالية:

فترة التحصيل = $360 /$ معدل دوران أرصدة الحسابات المدينة

(5) **معدل دوران الأصول:** ويمكن احتسابه من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

خامسا: نسب السوق:

هي تلك النسب التي تساعد المستثمرين على تقييم ما يمتلكون من أسهم المنظمات وما تحققه تلك الأسهم من عوائد

(1) العائد على السهم:

وتوضح هذه النسبة نصيب السهم العادي من الدخل خلال الفترة المالية، وهو مدلول بالغ الأهمية حينما يتعلق الأمر بالاستثمار، ويمكن احتساب قيمة عائد السهم من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{عائد السهم} = (\text{صافي الربح} - \text{عوائد الأسهم الممتازة}) / \text{متوسط عدد الأسهم العادية}$$

(2) **معدل السعر إلى العائد:** يتم من خلال هذه النسبة الربط بين العائد على السهم والقيمة السوقية له، وبالتالي

يعتبر ارتفاع هذه النسبة دليلاً على تفوق المنظمة عن منافسيها واحتمالية تحقيق أرباح، ويمكن احتساب

معدل السعر إلى العائد من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{معدل السعر إلى العائد} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{العائد على السهم}}$$

(3) **نسبة السعر إلى القيمة الدفترية:** يمكن من خلال هذه النسبة المقارنة بين عنصرين الأول السعر السوقي

للسهم والثاني القيمة الدفترية لهذا السهم، باعتبار أن الأول يعكس التدفق النقدي المستقبلي للمنظمة، في

حين يعكس العنصر الثاني تاريخ أرباح أو خسائر الأسهم اعتماداً على مبدأ التكلفة التاريخية، ويمكن

احتساب نسبة السعر إلى القيمة الدفترية من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السعر إلى القيمة الدفترية} = \frac{\text{سعر السهم}}{\text{قيمة السهم الدفترية}}$$

ومن ناحية أخرى، هناك من يبوب النسب المالية على أساس المصدر أو القائمة المالية التي تستخرج منها هذه النسب كما يلي:

أ) مجموعة نسب تتعلق بالميزانية.

ب) مجموعة نسب تتعلق بحسابات النتائج (قائمة الدخل).

ت) مجموعة نسب مشتركة تتعلق بالميزانية وحسابات النتائج.

ث) مجموعة نسب تتعلق بقائمة التدفقات النقدية.

2-1-2 التحليل بالمقارنات:

يعتبر أسلوب المقارنات أحد أهم الأساليب المساعدة ومكملاً للأساليب التقليدية ويمتد ليشمل استخدامه في الأساليب الكمية وتشمل المقارنات في تحليل القوائم المالية مجالات عدة وفقاً للغاية أو الغرض من التحليل، إذ تشمل مقارنة البيانات الفعلية ببيانات السنوات السابقة أو مقارنة بيانات السنة الحالية مع المؤشرات المعيارية، أو مقارنة البيانات المتعلقة بمنظمة ما ببيانات منظمة أخرى منافسة، ولكي يحقق هذا الأسلوب أفضل النتائج لا بد من مراعاة جملة اعتبارات أبرزها ما يلي⁵²:

أ) الاكتفاء بالأرقام المطلقة عند المقارنة إذ لا بد من إيجاد القيم النسبية للتغير.

ب) عدم مدلول للتغيرات الحاصلة خلال المقارنة.

ت) عدم احتساب التغيرات بين عناصر مختلفة في طبيعتها، بل يجب أن يتم بين عناصر ذات طبيعة واحدة.

⁵² (الحيالي د. وليد ناجي) الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي) مرجع سبق ذكره ص 84.

2-1-2 أدوات أسلوب المقارنات :

إن توظيف البيانات كمادة أولية لصناعة المعلومات التي يهدف إليها المحلل وفق هذا الأسلوب يتطلب إعدادها في جداول تصميم بطريقة تخدم أغراض التحليل، وذلك بتصميم جدول خاص يسمى "بجدول المقارنات " يتكون من حقول يختلف عددها باختلاف كمية ونوعية البيانات المراد تحليلها والفترة الزمنية التي يشملها التحليل، إلا أنه عادة ما يتكون الجداول من أربعة حقول هي:⁵³

حقل التفاصيل: يخصص لعناوين العناصر التي يشملها التحليل.

حقل البيانات التاريخية: ويختلف عدد الخانات باختلاف عدد سنوات الفترة الزمنية.

حقل التغيرات المطلقة: ويتكون من خانتين إحداها للتغيرات المطلقة الموجبة، والآخر للتغيرات المطلقة السالبة

حقل التغيرات النسبية: يتكون من التغيرات النسبية الموجبة والسالبة.

التفاصيل		البيانات التاريخية		تغيرات المطلقة		التغيرات النسبية %	
	السنة الماضية	السنة الحالية	الموجبة	السالبة	الموجبة	السالبة	

ومما سبق يرى الباحث أن تحليل القوائم المالية من خلال أدواته المختلفة يهدف إلى تحويل الكم الهائل من البيانات المالية الواردة في القوائم المالية للمنظمات إلى مؤشرات ومعلومات أكثر جدوى وفائدة لمتخذي القرارات

⁽⁵³⁾ الحياي، د. وليد ناجي، (الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي)، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 84.

الاستثمارية ومنح الائتمان في المصارف، حيث لا يمكن تقييم وضع منظمة ما بالاعتماد على مؤشر واحد أو نسبة واحدة، بل إن التقييم الصحيح يجب أن يستند إلى مجموعة مؤشرات ونسب متجانسة من خلال محل مالي مهني ومحترف قادر على تفسير الأرقام والمؤشرات التي تم التوصل إليها بعملية التحليل المالي.

المبحث الثاني

قرارات الاستثمار وأساليب تحليل الائتمان ونماذج

التنبؤ بالفشل المالي

■ 1-2-2 قرارات الاستثمار وأساليب منح الائتمان

■ 2-2-2 نماذج التنبؤ بالفشل المالي (النماذج الإحصائية)

المبحث الثاني

قرارات الاستثمار وأساليب تحليل الائتمان ونماذج التنبؤ بالفشل المالي

تمهيد:

تعتبر عملية اتخاذ القرار من أهم العمليات في المنظمة ولذلك فإن متخذي القرارات يقومون بتجميع ما يلزمهم من معلومات وحقائق والقيام بعمليات التحليل والتفكير الموضوعي للوصول إلى اختيار البديل الأمثل واتخاذ القرار المناسب.

تعد القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات لمتخذي القرارات، حيث يعتمد متخذو القرارات الاستثمارية والائتمانية في المصرف على مجموعة من النسب المالية للحكم على أداء المنظمات ويترتب على حدوث أي خطأ عن اتخاذ هذه القرارات نتائج خطيرة قد يصعب تصحيحها لذلك تعد أساليب وأدوات تحليل القوائم المالية عملية دقيقة ومدروسة تسعى إلى ترشيد القرارات وتعظيم المنافع التي تعتمد على قراءة القوائم المالية وتكمن أهمية تحليل القوائم المالية في قدرته على تحديد كفاءة المنظمة ماليًا من خلال تحديد نسب السيولة لديها وتحديد خطط التمويل ومقداره بناء على مؤشرات الكفاءة المالية للمنظمة ودعم عملية التخطيط المستقبلي وتحديد الوضع المالي من حيث قدرة المنظمة على الحصول على التمويل والقروض والوفاء بسدادها، بالإضافة إلى ذلك فإن عملية تحليل القوائم المالية تشكل المرآة التي تعكس نتائج الظواهر الاقتصادية الناتجة عن نشاط المنظمة على مدى فترة زمنية، لتعطي بذلك صورة واضحة عن أدائها وبالشكل الذي يمكن من خلالها تشخيص جوانب القوة والضعف فيها، واستنادا لما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

2-2-1 قرارات الاستثمار وأساليب منح الائتمان

2-2-2 نماذج التنبؤ بالفشل المالي (النماذج الإحصائية)

قرارات الاستثمار وأساليب منح الائتمان

■ 1-1-2-2 مفهوم القرار

■ 2-1-2-2 أهمية عملية اتخاذ القرارات

■ 3-1-2-2 مراحل عملية اتخاذ القرارات

■ 4-1-2-2 مفهوم قرارات الاستثمار

■ 5-1-2-2 التحليل الائتماني للمنظمات

2-1-2-1 مفهوم القرار:

هناك العديد من التعاريف للقرار منها ما يلي:

- ✓ القرار لغة هو الفصل أو الحكم في مسألة ما أو قضية ما.
 - ✓ هو اختيار المسلك أو منهج الحل الأفضل من بين جميع المناهج المتاحة⁵⁴.
 - ✓ عملية المفاضلة لاختيار البديل الأفضل من بين البدائل الممكنة وذلك بتحديد مزايا وعيوب كل بديل.⁵⁵
- ويمكن للباحث تعريف القرار بأنه اختيار أفضل بديل من بين البدائل المتاحة بما يناسب المشكلة التي يواجهها متخذ القرار وبما يحقق الأهداف بشكل خالي من المخاطر.

2-1-2-2 أهمية عملية اتخاذ القرارات:

- 1) تعتبر عملية اتخاذ القرار وسيلة ناجحة لتطبيق استراتيجيات المنظمة.
- 2) تعتبر عملية اتخاذ القرارات تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الادارية.

2-1-2-3 مراحل عملية اتخاذ القرارات:

تمر عملية اتخاذ القرارات بعدة مراحل وتحتاج كل مرحلة منها الى عدة اجراءات بهدف الوصول الى قرارات سليمة وناجحة والتي تكون كما يلي:⁵⁶

- 1) **تشخيص المشكلة:** أي تحديد وتعريف المشكلة وأبعادها وأسبابها وهي تشير الى المتغيرات المستقلة.
- 2) **تحليل المشكلة وإيجاد البدائل:** أي اقتراح الحلول المختلفة لحل المشكلة.
- 3) **تقييم البدائل والحلول:** حيث يقوم متخذ القرار بتقييم البدائل وفق المعايير والأسس الموضوعية وتحديد مزايا وعيوب كل بديل منها.

⁵⁴ (بلعجوز, د.حسين , (المدخل لنظرية القرار) , ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2012, ص99.

⁵⁵ (الكنعان, دنواف, (اتخاذ القرارات الادارية) دار الثقافة عمان , الأردن, 2017, ص75.

⁵⁶ (الأشهب, دنوال, (اتخاذ القرارات الادارية – أنواعها ومراحلها) دار المجد, عمان, الأردن, 2019, ص21.

4) **اتخاذ القرار:** أي اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة وذلك استناداً إلى أن هذا البديل يلائم

كافة المتطلبات، ويجب أن يراعي متخذ القرار عند اختيار هذا البديل ما يلي:

أ) قابلية التنفيذ ومدى ملائمته للمتطلبات وظروف المنظمة.

ب) أن يساهم البديل الذي تم اختياره في تحقيق أهداف المنظمة ككل.

5) **تنفيذ القرار ومتابعته:** أي أن يقوم متخذ القرار بمتابعة وتوجيه القائمين على التنفيذ مبيناً لهم العمل الذي

يتوجب القيام به وتحفيزهم على أدائهم، بحيث تتسجم مع أهداف القرارات.

2-2-1-4 مفهوم قرارات الاستثمار ومنح الائتمان:

تعددت الكتابات في مجال القرار الاستثماري، فيرى فريق من الكتاب بأن قرار الاستثمار ومنح الائتمان في المصارف يعتبر من القرارات الأكثر أهمية وخطورة للمصرف وذلك لأنه يحتوي على ارتباط مالي كبير، ولا يمكن الرجوع عنه إلا بخسارة كبيرة، ويستند مفهوم قرار الاستثمار الرشيد على مبدأ الرشادة الاقتصادية والذي يقوم عليه علم الاقتصاد أساساً، حيث من المفترض أن يتسم متخذ القرار الاستثماري بالقدرة على حسن التصرف واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، حيث يسعى المصرف إلى المحافظة على أمواله و زيادة ثروته من خلال اختيار أفضل بديل استثماري يحقق له ربحاً يرتضيه مقابل مخاطر يستطيع أن يتحملها ولذلك يعدّ قرار الاستثمار ومنح الائتمان في المصرف أخطر أنواع القرارات التي يتخذها ويقوم على جملة مبادئ ومقومات، ونقطة البداية لهذا القرار هو توافر المعلومات الملائمة، فالمعلومات حاجة ماسة لمتخذي القرارات الاستثمارية والائتمانية، وتتوقف جودة تلك القرارات وفعاليتها في تحقيق أهدافها على جودة المعلومات التي يبني عليها القرار، وبشكل خاص عند اتساع فجوة المعلومات بين المصرف والأطراف الأخرى المهتمة بها، وتمثل المعلومات الملائمة ضالة متخذ القرار، والبوصلة التي تحركه في عملية اتخاذ قراره الاستثماري والائتماني، يساعد التحليل المالي بما يملكه من أدوات وما يوفره من مؤشرات ومعلومات متخذي قرارات الاستثمار ومنح الائتمان في المصرف في تحديد نقاط القوة والضعف المتعلقة بأنواع المنظمات جميعها، من خلال تقييم ربحيتها وسيولتها واتجاهاتها المستقبلية، وكذلك التنبؤ بالمخاطر، الذي يؤدي بدوره إلى مساعدتهم في اتخاذ قرارات، ونذكر فيما يلي بعض التعاريف لقرار الاستثمار:

✓ القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من أموال المنظمة في الوقت الراهن على مدار فترة زمنية

طويلة بهدف تحقيق ربح في المستقبل، وهو يكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد.⁵⁷

✓ القرار الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهو القرار أكثر خطورة لارتباطه المالي

الكبير، واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المنظمة بهدف تحقيق عائد خلال سنوات

متعاقبة.⁵⁸

2-2-1-5 التحليل الائتماني للمنظمات:

يتمثل تحليل الائتمان في تقدير مدى قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها، وذلك من خلال فحص إمكانية التخلف عن السداد وما يترتب عنه من خسارة محتملة، ويعتبر التحليل الائتماني إجراء ملازماً لمعظم مؤسسات الإقراض سواء أكانوا مصارف أو مستثمرين مؤسساتيين كشركات التأمين أو صناديق التقاعد، فالمصرف يستخدم التحليل المالي والائتماني للتمييز بين المنظمات المتمتعة بصحة مالية وتلك التي من المحتمل أن تتخلف عن السداد، كما يستخدم المستثمرون تحليل الائتمان في الحكم على مدى سلامة الاستثمار في أوراق الدين (السندات)، لكن تحليل الائتمان ليس حكراً على المؤسسات المالية فقط، فالمنظمات تقدر الجدارة الائتمانية لزيائنها قبل منحهم تسهيلات الدفع، وكذلك لمورديها للتأكد من قدرتهم على تأمين خدمات الكفالة، كما يستخدم تحليل الائتمان من قبل مدققي الحسابات عند قيامهم بتقييم قدرة المنظمة على الاستمرار في مزاولة أنشطتها، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بالتحليل الائتماني إلا أن هناك من يرى بأن تحليل الائتمان فن وليس علماً، وذلك انطلاقاً من أن القرارات الائتمانية غير موضوعية وتخضع للاجتهادات والتقديرية الشخصية لكن هذا لا يعني عدم وجود إطار عام يمكن أن يكون مفيداً في صناعة قرارات الائتمان، وفيما يلي ندرج أهم الأساليب في تحليل الائتمان وأكثرها شيوعاً واستخداماً:

2-2-1-5 الأسلوب الأساسي في تحليل الائتمان:

⁵⁷ (عبد المطلب, د. عبد الحميد (دراسات الجدوى الاقتصادية) دار الكتب والمطبوعات الجامعية, الاسكندرية, مصر , 2012, ص74.

⁵⁸ حنفي, د. عبد الغفار , (استراتيجية الادارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية), المكتب العربي الحديث للنشر, مصر, 2018, ص122.

تتلخص عملية تحليل الائتمان في تقدير الخسارة المتوقعة في حال التخلف عن السداد، وتحسب الخسارة المتوقعة كالآتي:

$$\text{الخسارة المتوقعة} = \text{قيمة القرض عند التعثر} * \text{احتمال التعثر} * (1 - \text{احتمال الاسترداد}).$$

تشير قيمة القرض عند التعثر إلى الخسارة العظمى التي قد يتحملها المنظمة الدائنة المقرضة في حال تخلف المنظمة المدينة المقرضة عن السداد أما احتمال التعثر فهو تقدير لاحتمال تخلف المنظمة المقرضة عن السداد بينما احتمال الاسترداد يقيس قدرة المنظمة المقرضة على الوفاء بالتزاماتها.

بناءً عليه، ولكي نتمكن من تقدير الخسارة المتوقعة، فإنه من الضروري الحصول على تقديرات للمتغيرات التالية:

(أ) قيمة القرض عند التعثر

(ب) احتمال التعثر.

(ج) احتمال الاسترداد.

لابد من تغطية المسائل الثلاث السابقة من خلال تحليل الائتمان، إلا أن التحدي الأكبر يكمن في تقدير احتمالي التعثر والاسترداد.

ولابد من الإشارة إلى أن تحليل الائتمان لا يتوقف على المنظمة محل التحليل، وإنما يتضمن أيضاً الأشخاص والمنظمات ذات العلاقة، فالشخص ذو العلاقة هو عبارة عن شخص يملك صلاحيات تمكنه من التحكم والسيطرة على المنظمة محل التحليل، أو له تأثير هام عليها أو أنه عضو ضمن الكادر الرئيسي المسؤول عن إدارة المنظمة، أما المنظمة ذات العلاقة فهي المنظمة التابعة لنفس المجموعة التي تتبع لها المنظمة محل التحليل، وهنا لابد من الإشارة إلى أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة يتطلب الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة للتأكد بأن القوائم المالية تتضمن كافة الإفصاحات الضرورية للفت النظر إلى إمكانية أن يكون المركز المالي ونتائج أعمال المجموعة متأثرة بوجود الأطراف ذات العلاقة وبالعلاقات والأرصدة المعلقة مع

تلك الأطراف، فعلى سبيل المثال فإن المشاكل المالية لأحد ملاك المنظمة قد تؤثر على وضعها المالي، فالمالك قد يستخدم المنظمة كضمان لقروضه الخاصة وفي حال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، فإن المصرف قد يعود على الضمانة والمتمثلة بملكية المنظمة، وبالنتيجة فإن مثل هذه الحالات لها انعكاسات سلبية على المنظمة بما في ذلك التأثير على جدارتها الائتمانية.

بناءً عليه، لابد من الاهتمام الكافي من قبل محلي الائتمان بالمنظمات المنتمية لنفس المجموعة التي تنتمي إليها المنظمة محل التحليل، فقد تؤثر المشاكل المالية التي تعاني منها المنظمة الأم بشكل سلبي على المنظمة التابعة، حيث قد تجبر المنظمة التابعة على دفع توزيعات عالية غير عادية للمنظمة الأم بالشكل الذي قد يؤثر سلباً على قدرة المنظمة التابعة على الاستثمار والتوسع في المستقبل وبالتالي وطالما أن مثل هذه الحالات المرتبطة بالأطراف ذات العلاقة قد تؤثر على الجدارة الائتمانية للمنظمات، لذا يتوجب على محلل الائتمان أن يأخذ بعين الاعتبار ذلك التأثير عند تقدير مخاطر الائتمان.

يعتبر الأسلوب الأساسي في تحليل الائتمان أسلوباً منهجياً وشاملاً في تحليل قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها ويتضمن هذا الأسلوب ثمان خطوات وهي:⁵⁹

- (1) معرفة الغاية من القرض المطلوب.
- (2) معرفة نوع التمويل.
- (3) التحليل الاستراتيجي للمنظمة.
- (4) تحليل الجودة المحاسبية للمنظمة.
- (5) تقدير الصحة المالية للمنظمة اعتماداً على النسب المالية.
- (6) تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لتقييم قدرة المنظمة على خدمة الدين.
- (7) الضمانات المتوافرة وقيمتها عند التصفية.
- (8) تلخيص نتائج التحليل (التصنيف الائتماني).

⁵⁹ (الحكيم, د. سلمان حسين, (تحليل القوائم المالية- مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية)مرجع سبق ذكره , ص396.

الخطوة الأولى: معرفة الغاية من القرض المطلوب:

من الأمور الجوهرية عند إجراء تحليل الائتمان معرفة الغرض من التسهيل الائتماني بشكل تفصيلي، فالمحلل بحاجة لمعرفة حجم القرض المطلوب والغرض منه، وذلك لتحديد نوع التمويل المناسب، فتاجر التجزئة يحتاج إلى تمويل قصير الأجل كالتسهيلات التشغيلية لتمويل المخزون والزيائن، أما المستثمر في المجال العقاري فهو بحاجة إلى تمويل طويل الأجل كالقروض العقارية أو غيرها من التسهيلات الملائمة للاستثمارات العقارية.

كما أن معرفة الاستخدام المزمع للتسهيل الائتماني يساعد في الحكم على مدى ملائمة منح هذا التسهيل من عدمه وهل يتوافق مع سياسة المصرف المانح ومع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة وهل يتوافق مع قدرات وخبرات العميل طالب التسهيل أم يتعارض معها، فضلاً عن أنه يساعد في تحديد مدى ملائمة حجم التسهيل ونوعه للغرض المطلوب منه.

الخطوة الثانية: معرفة نوع التمويل:

يرتبط نوع التمويل بشكل رئيسي بالغاية أو الغرض من الاقتراض من جهة وبالوضع المالي للمقترض من جهة أخرى، وهناك أنواع مختلفة للإقراض المتاحة للمنظمات علماً بأنه لا يمكن حصر تلك الأنواع حيث أصبح بالإمكان تصميم أي نوع من أنواع الائتمان بما يناسب طلب المقترضين، إلا أنه يعتبر القروض أهمها، حيث تقدم القروض التجارية بشكل رئيسي من قبل المصارف، وهي تأخذ الشكلين التاليين:

أ) القرض ثنائي الجانب:

وهو من أبسط أشكال القروض حيث يتمثل بالعلاقة الثنائية بين المقرض والمصرف المقرض. وتمنح هذه القروض عادة للمنظمات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث تكون المصارف في هذه الحالة على استعداد لتحمل مخاطر الطرف الآخر.

ب) القروض المشتركة بين المصارف:

في هذا النوع من القروض يمكن أن تشترك عدة مصارف في عملية الإقراض ويتوجب على المقرض تحديد واحد من تلك المصارف كوكيل، حيث يهتم الوكيل بتنسيق التفاوض والدفعات والقضايا الأخرى المتعلقة بعملية الاقتراض بين كافة الأطراف.

أما بالنسبة لأنواع القروض أو التسهيلات الأخرى، فيمكننا إدراج بعض الأنواع الأكثر شيوعاً:

1) ائتمان على المكشوف:

بموجب هذا التسهيل يحق للمقرض أن يسحب على المكشوف من المصرف، لكن بحيث لا يتجاوز السقف الائتماني، وخلال الفترة الائتمانية المتفق عليها والتي عادة ما تكون لمدة سنة. ولا بد من الإشارة إلى أن رسوم وأعباء القرض تحمل أيضاً على التسهيلات غير المستخدمة.

2) الائتمان المدور:

تعتبر بطاقات الائتمان من أهم أنواع الائتمان المدور.

3) قرض رأس المال العامل:

يندرج هذا النوع من القروض ضمن التمويل القصير الأجل، ويستخدم في تمويل المخزون والحسابات المدينة.

4) القرض العقاري:

يستخدم هذا النوع من التسهيلات الائتمانية لتمويل القطاع العقاري، ويندرج عادة ضمن القروض طويلة الأجل.

ومما سبق فإن المحلل ومن خلال الخطوتين السابقتين يتمكن من الحصول على فهم لمخاطر التعثر، وبالنتيجة سيكون قادراً على الإجابة عن الأسئلة التالية:

❖ من هو المقترض؟

❖ ما هو الغرض من الاقتراض؟

❖ ما هو مبلغ القرض المطلوب.

❖ ما هو معدل الفائدة؟

❖ ما هو تاريخ الاستحقاق؟

❖ ما هي تواريخ دفع الفوائد؟

الخطوة الثالثة: التحليل الاستراتيجي للمنظمة:

ويتمثل بمجموعة من الأساليب والتقنيات التي تساعد المحلل على تغطية جوانب هامة متعلقة بالتدفقات النقدية المحتملة والمخاطر المرتبطة بها، حيث أن الغرض من التحليل الاستراتيجي يتمثل في تحديد وتقييم مخاطر الائتمان، أي تحديد العوامل التي من المحتمل أن تؤثر سلباً على التدفقات النقدية وبالتالي تخفض من قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها.

إن أساليب التحليل الاستراتيجي متداخلة ومفيدة في تحديد وتقييم العوامل التي من المحتمل أن تؤثر سلباً في توليد التدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي زيادة مخاطر التخلف عن السداد وعدم قدرة المنظمة على تسديد التزاماتها المستقبلية، لكن لا بد من الإشارة إلى أن ما هو أهم من التحليل الاستراتيجي والذي يتمثل بالبيانات التي تشكل المادة الأساسية للتحليل من جهة وبكيفية أداء عملية التحليل من جهة أخرى. لذلك يتوجب على المحلل تكريس الوقت والموارد الضرورية لتجميع المعلومات المفيدة ولتنفيذ عملية التحليل.

الخطوة الرابعة: تحليل الجودة المحاسبية للمنظمة:

تهدف هذه الخطوة إلى التأكد من أن الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية غير متأثرة أو متلاعب بها من قبل الإدارة بغرض تجميل صورة المنظمة وعدم إظهار الوضع المالي الحقيقي للمنظمة، وفيما يلي قائمة بالقضايا المحاسبية الواجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم الجودة المحاسبية للمنظمة كجزء من التقييم الائتماني:

- ❖ ما هي المعايير المحاسبية المطبقة في إعداد البيانات المالية للمنظمة؟
 - ❖ ما هو رأي مدقق الحسابات الوارد في شهادة المدقق؟
 - ❖ هل قامت المنظمة مؤخراً بإجراء تغييرات في طريقة القياس أو التقدير أوفي تبويب الحسابات؟
 - ❖ هل السياسات المحاسبية للمنظمة واقعية إذا ما قورنت مع مثيلاتها من المنظمات؟
 - ❖ هل هناك تغيير في الفترة المحاسبية؟
 - ❖ هل الأرباح المعلن عنها متأتية بشكل رئيسي من الأنشطة العادية للمنظمة؟
 - ❖ هل البنود المحاسبية التي لم يتم الاعتراف بها حتى الآن بنود خارج الميزانية من المحتمل أن يكون لها تأثير على التدفقات النقدية؟
 - ❖ هل يتضمن التقرير السنوي أية دلالات سلبية؟
- بعد تحليل الجودة المحاسبية يجب أن يشعر المحلل بالارتياح للأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمنظمة، أما في حال توصل المحلل إلى وجود أية تناقضات أو مخالفات تثير الشكوك لديه في الأرقام المحاسبية، فإنه يتوجب عليه القيام بالمزيد من الدراسة والاستفسار عن أسباب ذلك.

الخطوة الخامسة: تقدير الصحة المالية للمنظمة اعتماداً على النسب المالية:

تقوم المنظمات عادة بتقييم مخاطر الائتمان بالنسبة لمورديها أو زبائنهما باستخدام الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وهنا يمكن الاعتماد على النسب المالية التي تمت مناقشتها في الفصل الأول التي تقيس ربحية المنظمة، والنسب المالية المستخدمة في تحليل نمو المنظمة، والنسب المالية التي يمكن من خلالها قياس مخاطر

السيولة على المدى القصير الأجل وعلى المدى الطويل الأجل، ومما لا شك فيه بأن هذه النسب المالية تعكس جوانب هامة حول الوضع المالي للمنظمة.

أما بالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى غالباً ما تعتمد على نماذج التصنيف الائتماني المشابهة لتلك النماذج المعمول بها من قبل وكالات التصنيف الائتماني مثل ستاندرد آند بورز و موديز وبشكل عام فإن نماذج التصنيف الائتماني تعتمد على استخدام نسب مالية مختارة يمكن من خلالها تقييم الجدارة الائتمانية للمنظمات الطالبة للقرض، كما أن النسب المالية المستخدمة في نماذج التصنيف الائتمانية يتم انتقائها بالاعتماد على اختبارات إحصائية.

البيان	تصنيف ائتماني عالي			تصنيف ائتماني متوسط			تصنيف ائتماني منخفض
متوسط 3 سنوات	AAA	AA	A	BBB	BB	B	CCC
عدد المنظمات	8	29	136	218	273	231	22
معدل تغطية الفوائد بالأرباح	21.4	10.1	6.1	3.7	2.1	0.8	0.1
العائد على رأس المال المستثمر	34.9	21.7	19.4	13.6	11.6	6.6	1
الديون الطويلة الأجل/ رأس المال	13.3	28.2	33.9	42.5	57.2	68.8	69.7

اجمالي الديون/ رأس المال	22.9	37.7	42.5	48.2	62.6	74.8	87.7
الربح التشغيلي	27	22.1	18.6	15.9	15.4	11.9	11.8
مصادر الأموال/ اجمالي الديون	128.8	55.4	43.2	30.8	18.8	7.8	1.6

إن الجدول السابق يتضمن عدداً من النسب المالية الرئيسية التي تمثل النموذج المعتمد من قبل وكالة ستاندرد آند بورز لإجراء التصنيف الائتماني للفترة الطويلة الأجل بالنسبة للمنظمات الصناعية الأمريكية.

هذه النسب المالية تصف جوانب مختلفة من الربحية والمخاطر، فمثلاً نسبة العائد على رأس المال المستثمر، ونسبة الربح التشغيلي إلى الإيراد تعتبر ضمن نسب الربحية، بينما النسب الأخرى تركز على المخاطر.

كما يتضمن الجدول المعدلات المطلوبة (الحدود الدنيا) بالنسبة للشركات الصناعية لكي تحقق التصنيف المعطى. فعلى سبيل المثال، فإن الربح التشغيلي يجب أن يعادل على الأقل 21.4 مرة من الفوائد، أو العائد على رأس المال المستثمر يجب أن يساوي أو أعلى من 34.9% لكي تحصل المنظمة على أفضل تصنيف ممكن وهو (AAA). ولابد من الإشارة إلى أنه من المهم أن نأخذ بعين الاعتبار إمكانية اختلاف الحدود الدنيا بين الصناعات وربما إمكانية تغيرها عبر الزمن، تستخدم وكالات التصنيف الائتماني العالمية حروفاً أبجدية للدلالة على جودة الائتمان والتي تتدرج ضمن نوعين من مستوى المخاطر الائتمانية وهي:

1) درجة الاستثمار:

وهي مؤشر لانخفاض درجة المخاطر الائتمانية، وتأخذ الرموز (a, aa, AAA)، وذلك بالنسبة لوكالة موديز، والرموز (AA, AAA) بالنسبة لوكالتي ستاندرد آند بورز وفيتش.

(2) درجة المضاربة:

وهي مؤشر لارتفاع درجة المخاطر الائتمانية، وتأخذ الرموز (Ca , Ba, B, Caa) بالنسبة لوكالة موديز، والرموز (BB, B, CCC, CC, C) بالنسبة لوكالتي ستاندرد آند بورز وفيتش.

كما تصنيف وكالات التصنيف الائتماني أرقاماً أو إشارات على يمين درجة التصنيف للدلالة على مستوى الجودة الائتمانية ضمن كل درجة تصنيف. حيث تصنيف وكالة موديز أرقاماً لدرجات التصنيف الائتماني من Aa إلى Caa وهي 1 أو 2 أو 3 حيث يشير الرقم 1 إلى النهاية العليا ضمن درجة التصنيف، بينما الرقم 2 يمثل منتصف درجة التصنيف، في حين الرقم 3 يشير إلى النهاية الدنيا ضمن درجة التصنيف. بينما تصنيف وكالتا ستاندرد آند بورز وفيتش (+) أو (-) إلى درجات التصنيف الائتماني من AA إلى B للتعبير عن مستوى الجودة الائتمانية ضمنها، أما بالنسبة للرموز المستخدمة من قبل وكالات التصنيف الائتماني للدلالة على مستوى الجودة الائتمانية فهي كما يلي:

❖ AAA/Aaa الجودة الائتمانية الأعلى: تعتبر الإصدارات المصنفة (AAA/Aaa) بأنها ذات الجودة

الائتمانية الأعلى والأقل من حيث المخاطر الائتمانية ومخاطر عدم السداد، وتعبّر عن قدرة عالية ومتميزة على الوفاء بالالتزامات المالية.

❖ AA/Aa جودة ائتمانية عالية جداً: تعتبر الإصدارات المصنفة (AA/Aa) بأنها ذات جودة ائتمانية عالية

جداً، ومخاطر ائتمانية ومخاطر عدم سداد منخفضة جداً، وتعبّر عن قدرة عالية جداً على الوفاء بالالتزامات المالية.

❖ A جودة ائتمانية عالية: تعتبر الإصدارات المصنفة (A) بأنها ذات جودة ائتمانية عالية، ومخاطر ائتمانية

ومخاطر عدم سداد منخفضة، وتعبّر عن قدرة عالية على الوفاء بالالتزامات المالية.

❖ BBB/Baa جودة ائتمانية جيدة: تعتبر الإصدارات المصنفة (BBB/Baa) بأنها ذات جودة ائتمانية

جيدة، ومخاطر ائتمانية ومخاطر عدم سداد، مقبولة ولكن من الممكن للظروف الاقتصادية أن تؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

❖ BB/Ba مخاطر مضاربة: تعتبر الإصدارات المصنفة (BB/Ba) بأنها ذات جودة ائتمانية دون المتوسط ومخاطر ائتمانية عالية وتتضمن مخاطر مضاربة.

❖ B مخاطر مضاربة عالية: تعتبر الإصدارات المصنفة (B) بأنها ذات جودة ائتمانية ضعيفة، ومخاطر ائتمانية عالية جداً وتتضمن مخاطر مضاربة عالية.

❖ CCC/Caa مخاطر ائتمانية كبيرة: تعتبر الإصدارات المصنفة (CCC/Caa) بأنها ذات جودة ائتمانية ضعيفة جداً، ومخاطر ائتمانية عالية جداً، وهناك احتمال لحدوث حالة عدم السداد.

❖ CC/Ca مخاطر ائتمانية عالية جداً: تعتبر الإصدارات المصنفة (CC/Ca) بأنها ذات جودة ائتمانية ضعيفة جداً، ومخاطر مضاربة عالية جداً، وهناك بعض المظاهر لحدوث حالة عدم السداد.

❖ C المخاطر الائتمانية الأعلى: تعتبر الإصدارات المصنفة (C) بأنها ذات الجودة الائتمانية الأدنى، وأصبحت حالة عدم السداد حتمية ووشيكية، وبالتالي هناك صعوبة في استعادة أصل المبلغ أو الفوائد في حالة وقوع حالة تخلف محدود عن السداد أو وقوع حالة تخلف كامل عن سداد الالتزامات المالية، يتم استخدام الرمزین التاليين:

❖ RD حالة تخلف محدود عن السداد: تشير إلى وقوع حالة عدم سداد محدودة لواحد أو أكثر من الالتزامات المالية.

❖ D حالة عدم السداد: تشير إلى حدوث حالة تخلف كامل عن سداد الالتزامات المالية، وتعتبر عن الدخول في حالة الإفلاس والتصفية.

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن معظم الدراسات والأبحاث المتعلقة بنماذج التصنيف الائتماني المعتمدة من قبل وكالات التصنيف العالمية قد بينت أهمية النسب المالية التي تتضمنها تلك النماذج في تقدير مخاطر الائتمان.

الخطوة السادسة: تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لتقييم قدرة المنظمة على خدمة الدين:

على الرغم من أهمية نماذج التصنيف الائتماني والنسب المالية، لكنها تعاني من بعض المشاكل وفي مقدمتها الاعتماد على البيانات التاريخية وتجاهل المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية، لذلك فإنه من المفيد تقدير

التدفقات النقدية المستقبلية، ولابد من الإشارة إلى أنه من المهم أن يتمكن المحلل من رسم صورة للمستقبل تتسم بدرجة عالية من الوضوح، وفي سبيل ذلك يمكن للمحلل الاعتماد على التحليل الاستراتيجي بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية للوصول إلى تنبؤات أكثر موثوقية لكل مسبب من مسببات القيمة المالية ووفقاً للتحليل الاستراتيجي يمكن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، وبالتالي تقييم قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية.

تعتبر الخطوات السابقة من الخطوة الثالثة حتى الخطوة السادسة أداة هامة لتزويد المحلل بالمعلومات الضرورية لتقدير احتمال التعثر حيث يتمكن المحلل بالاعتماد على هذه الخطوات من الإجابة على التساؤلات التالية:

❖ ما هي العوامل الاستراتيجية التي من المحتمل أن يكون لها التأثير الأكبر على التدفقات النقدية في

المستقبل؟

❖ هل القوائم المالية عالية الجودة؟

❖ هل تشير النتائج المستخلصة من التحليل باستخدام النسب المالية إلى أية مشاكل مالية؟

❖ هل تشير التقديرات المستقبلية للتدفقات النقدية إلى أية مشاكل مالية؟

❖ ما هو احتمال التعثر؟

الخطوة السابعة: الضمانات المتوافرة وقيمتها عند التصفية:

إذا كانت القروض طويلة الأجل فهناك احتمال لأن يتعرض المقرض لمخاطر عدم السداد، فمن الضروري في هذه الحالات طلب الضمانات والتي غالباً ما يضمن المقرضون قروضهم برهن الأصل الذي من أجله تمت عملية الاقتراض، حيث يتمكن المقرض من الرجوع إلى الأصل المرهون في حال تخلف المقرض عن السداد. وفي هذا السياق فإن الأمر الأكثر جودة الضمانات المقدمة وما إذا كانت تكفل الاسترداد الكامل في حال التخلف عن السداد.

يتضمن الجدول التالي أنواع الضمانات من جهة، ودرجة سيولتها وجودتها من جهة أخرى، وتشير السيولة إلى مدى سهولة تحويل الأصل إلى نقدية، بينما الجودة تتمثل فيما إذا كانت القيمة الدفترية للأصول تعكس قيمتها عند التصفية.

الجدول التالي يوضح أنواع وجود الضمانات:

تبويب الأصول	الضمانات	السيولة والجودة
الأصول غير الملموسة	الشهرة وبراءة الاختراع والعلامات التجارية	منخفضة
الأصول الملموسة	المصانع والمخزون والمعدات	منخفضة الى متوسطة
الأصول المالية	الأوراق المالية للمضاربة والنقدية والبنك	عالية

إن الأصول الأسهل تسبيلاً مثل النقدية والأوراق المالية هي بنفس الوقت ذات جودة عالية لأن قيمتها الدفترية تعكس بشكل كبير قيمتها عند التصفية. بينما الأصول الأصعب تسبيلاً مثل الأصول غير الملموسة، فهناك شكوك كبيرة فيما إذا كانت القيمة الدفترية لتلك الأصول ستعكس قيمتها عند التصفية.

هناك أساليب أخرى يمكن أن يعتمد عليها الدائنون في ضمان قروضهم والتخفيف من مخاطر عدم السداد فعلى سبيل المثال، تعتبر الكفالة المقدمة من المنظمة الأم أو منظمة تابعة أسلوباً آخرًا للحصول على الضمان، إن جودة مثل هذه الضمانات تعتمد على قدرة المنظمة الأم أو المنظمة التابعة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية.

الخطوة الثامنة: تلخيص نتائج التحليل (التصنيف الائتماني):

إن كل خطوة من خطوات التحليل السابقة تزود المحلل بمعلومات قيمة يمكن من خلالها فهم وإدراك كافة الجوانب المتعلقة بثلاث نقاط رئيسية وهي:

(1) قيمة القرض عند التعثر.

(2) احتمال التعثر.

(3) احتمال الاسترداد.

فإذا افترضنا بأن المحلل قادر على الحصول على تقديرات موثوقة حول النقاط الثلاث السابقة، فإنه يصبح من الممكن تقدير الخسارة المتوقعة. فمثلاً بفرض بأن نتائج التحليل الائتماني لإحدى المنظمات كانت كما يلي:

. قيمة القرض عند التعثر: 100 مليون ليرة سورية.

. احتمال التعثر يتراوح بين 40% - 50%.

. احتمال الاسترداد يتراوح بين 70% - 80%.

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه، فإن الخسارة المتوقعة تتراوح بين 8 - 15 مليون ل.س.

. الخسارة المتوقعة 1: $100 * 40\% * (1 - 80\%) = 8$ مليون ل.س.

. الخسارة المتوقعة 2: $100 * 50\% * (1 - 70\%) = 15$ مليون ل.س.

تقوم المصارف ووكالات التصنيف الائتماني بتلخيص خطوات التحليل ونتائجه في نموذج للتصنيف الائتماني، ويعتبر الجدول التالي نموذجاً للتصنيف الائتماني وتلخيص نتائج التحليل المكونة من:

(1) التحليل الاستراتيجي.

(2) التحليل باستخدام النسب المالية.

(3) تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

(4) الضمانات (الاسترداد).

الجدول ملخص التصنيف الائتماني

القطاع	AAA	AA	A	BBB	BB	B	CCC
العامل 1: التحليل الاستراتيجي (20%)							

				*			• المخاطر الخارجية
			*				• المخاطر الاستراتيجية
		*					• المخاطر التشغيلية
				*			• المخاطر المالية
							العامل 2: التحليل باستخدام النسب المالية (20%)
					*		• معدل تغطية الفوائد بالأرباح قبل الفائدة والضريبة
				*			• معدل تغطية الفوائد بالأرباح قبل الفائدة والارباح والاستهلاك
		*					• التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ اجمالي الديون
			*				• مصادر الاموال من العمليات /اجمالي الديون
				*			• العائد على رأس المال
				*			• الربح التشغيلي/ الايراد
				*			• الديون طويلة الأجل / رأس المال
			*				• اجمالي الديون/ رأس المال
							العامل 3: تقدير التدفقات النقدية المستقبلية (30%)
				*			• سيناريو الحالة الأسوأ
			*				• سيناريو الحالة الأساس
		*					• سيناريو الحالة الأفضل
							العامل 4: الاسترداد (30%)

				*			• قيمة الضمانات عند التصفية المنتظمة (غير اجبارية)
				*			• قيمة التصفية عند التصفية اجبارية
							التصنيف:
				*			• التصنيف المتبع وفق المنهجية المتبعة
				*			• التصنيف الفعلي المخصص

ونلاحظ من خلال الجدول بأن هناك وزن نسبي مخصص لكل بند من البنود الأربعة، وهذه الأوزان يمكن أن تكون مخصصة بشكل غير موضوعي، ولكن في معظم الحالات يتم الاعتماد على التحليل الإحصائي في عملية التخصيص وبالعودة إلى الجدول، يتبين لنا بأن بند التحليل باستخدام النسب المالية تم تخصيصه بوزن نسبي بلغ 20 من التقييم الائتماني النهائي الذي يظهر بأن هذا البند يعتمد بشكل رئيسي على المعلومات التاريخية، بينما البند المتعلق بتقدير التدفقات النقدية فقد خصص بوزن نسبي أعلى بلغ 30% كونه يأخذ بعين الاعتبار البعد المستقبلي.

ولابد من الانتباه إلى أن التصنيف المحدد وفق المنهجية المتبعة في المثال المبين في الجدول هو (BBB)، بينما التصنيف الفعلي هو (A). إن الاختلاف بين التصنيفين يعود إلى التحسن المتوقع في بعض العوامل الأربعة خلال السنة القادمة.

2-2-1-5-2 تسعير مخاطر الائتمان:

أي كيفية ترجمة المخاطر الائتمانية إلى علاوات مخاطر بشكل عام، وعند تحديد معدل العائد على الإقراض، فإن متخذ القرار الائتماني يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المصاريف الإدارية وأعباء خدمة الائتمان، بالإضافة إلى علاوة المخاطر اللازمة لمقابلة مخاطر الائتمان.

إن القاعدة العامة تتمثل بأن علاوة المخاطر تزداد كلما انخفض التصنيف الائتماني، فعلى سبيل المثال إذا كان لدينا منظمتان ترغبان في الحصول على قرض طويل الأجل لمدة عشر سنوات وإن التصنيف الائتماني للفترة طويلة الأجل بالنسبة للمنظمتين.

❖ المنظمة الأولى: (AAA).

❖ المنظمة الثانية: (B).

كما نفترض بأن علاوة المخاطر بالنسبة للتصنيف (AAA) تتراوح بين (0.6% - 1.9%) بينما تتراوح بين (3.2 - 13.1%) بالنسبة للتصنيف (B). وأخيراً إذا افترضنا بأن الفائدة على سندات الخزينة طويلة الأجل (عشر سنوات) الخالية من المخاطر 3.38%.

العامل 3: تقدير التدفقات النقدية المستقبلية (30%)

▪ سيناريو الحالة الأسوأ.

▪ سيناريو الحالة الأساس.

▪ سيناريو الحالة الأفضل.

العامل 4: الاسترداد (30%)

بناءً عليه فإن المنظمة الأولى ذات التصنيف (AAA) سوف تدفع فائدة قد تصل نسبتها إلى (5.28%) = (3.38% + 1.9%)، بينما المنظمة الثانية ذات التصنيف الائتماني المنخفض (B) فسوف يرتفع معدل الفائدة وقد يصل إلى (13.1% + 3.38% = 16.48%) وفي هذا السياق لابد من أن نأخذ بالحسبان الملاحظتين التاليتين:

الملاحظة الأولى:

إن الانحراف الكبير لعلاوات المخاطر العائدة لتصنيف محدد يعكس حالة عدم التأكد في أسواق الإقراض التي قد تكون ناجمة عن الاضطراب المالي. فمثلاً علاوة المخاطرة للتصنيف (B) تذبذبت بين 3.2 - 13.1%. وهذا أيضاً يدل على أن علاوة المخاطر لا تبقى ثابتة عبر الزمن.

الملاحظة الثانية:

إن علاوة المخاطر عادةً ما تقاس من قبل وكالات التصنيف عن طريق أخذ أعلى وأدنى درجة مخاطرة ضمن السنتين الماضيتين وذلك بالنسبة لكل تصنيف ائتماني على حدا.

2-2-1-3 نماذج المعايير الائتمانية:

بالإضافة إلى الأسلوب السابق المستخدم في تحليل الائتمان والمتمثل بأسلوب تحليل الائتمان الأساسي، هناك مجموعة من نماذج المعايير الائتمانية المستخدمة في التحليل الائتماني والتي لاقت قبولاً عاماً لدى محلي وماني الائتمان على مستوى العالم. ومن أهم تلك النماذج:

(1) نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C's.

(2) نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5P's.

(3) نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ PRISM.

وفيما يلي سنقدم شرحاً لنموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C's، أما بالنسبة لنموذجي 5P's و PRISM فسوف نكتفي بتعداد المعايير فقط، وذلك بسبب التشابه والتقارب بينهما وبين معايير نموذج 5C's التي سيتم شرحها. كما أن دراسة وتحليل المعايير وفق نموذجي 5P's و PRISM يعطي ذات الدلالات التي يعطيها نموذج 5C's وإن كان بأسلوب آخر، أي أنه لا يوجد تعارض بين النماذج الثلاثة لمعايير منح الائتمان ومضامينها

تتداخل وتشترك فيما بينها وذلك بهدف التأكد عند دراسة طلب الائتمان أو القرض من مدى ملاءة العميل وقدرته على تسديد التزاماته، وكذلك تحديد المخاطر التي تكتنف عملية منح الائتمان.

(1) نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5 c's

يعتبر هذا النموذج من أبرز المنظومات الائتمانية التي لاقت قبولاً كبيراً على مستوى العالم، ووفقاً لهذا النموذج يقوم المقرض بدراسة بعض الجوانب المتعلقة بالمقترض المقترح كعميل ائتمان، وفيما يلي تلك الجوانب أو المعايير:

أ) الشخصية.

ب) القدرة.

ج) رأس المال.

د) الضمان.

هـ) الظروف المحيطة.

إن دراسة وتحليل المعلومات المستخلصة من تطبيق المعايير الخمسة المذكورة أعلاه تشكل بمجموعها نقطة ارتكاز مهمة لإدارة الائتمان، حيث يمكن من خلالها أن نحدد فيما إذا كان العميل يقع ضمن منطقة القبول أو الرفض. وفيما يلي استعراض لهذه المعايير:

أ) الشخصية:

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى للقرارات الائتمانية، والركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي قد تتعرض لها الجهات المقرضة، وبالتالي لا بد من تحديد شخصية العميل بدقة عند إجراء التحليل الائتماني، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته، كلما كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب.

إن قياس الأمانة والنزاهة كعامل معنوي بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، وفي سبيل التغلب على هذه الصعوبات لابد من الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من محيطه العملي والعائلي، وهناك مجموعة من المؤشرات التي يتعين الحصول على بيانات كافية عنها أهمها ما يلي:

(1) مدى انتظام العميل في سداد التزاماته مع المصارف الأخرى التي يتعامل معها ومن ثم يجب الحصول على استعلام عن العميل من تلك المصارف.

(2) مدى وفائه بتعهداته مع المنظمات والمؤسسات والهيئات التي يتعامل معها سواء أكانت موردة لاحتياجاته أو مستخدمة لمنتجاته.

(3) الاطلاع على سجلات المحاكم للتعرف فيما إذا كانت هناك حجوزات موقعة عليه أو أحكام لإخلاله بالتزاماته.

(4) الوقوف على السجلات والأحكام التجارية لمعرفة فيما إذا قد سبق إشهار إفلاس العميل أم لا.

(5) التصرفات الشخصية للعميل سواء بحياته الاجتماعية أو في محيطه العملي، ومدى تمتعه باحترام المجتمع له.

وبناءً عليه، فإن لشخصية العميل ثلاثة أبعاد رئيسية:

البعد الأول: شخصية قانونية تتناول مدى أهليته القانونية، ومدى أهليته للتعاقد مع المصرف وإبرام التزامات، سواء أكان هذا العميل شخصاً طبيعياً أو معنوياً.

البعد الثاني: شخصية سلوكية اجتماعية تتناول تصرفات وسلوكيات العميل الخاصة، وقياس مدى تأثيرها الحالي والمستقبلي في قدرته ورغبته في سداد القرض الممنوح له.

البعد الثالث: شخصية مهنية وتنافسية تتمثل بحرص العميل على سداد التزاماته واحترامه لتعهداته، وحرصه على جودة منتجاته وقيامه بتحسين والتطوير المستمر لها. ويتم الاستعلام عن ذلك من الجهات والمؤسسات المتعاملة مع العميل من تجار وموزعين وموردين ومصارف مع إن هذا الجانب من التحليل يتمثل بالانصراف إلى الاطمئنان إلى سمعة العميل على المستويين الشخصي والعملي، ومدى رغبته واحترامه للوفاء بالتزاماته.

ب) القدرة:

وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات، ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. ورغم أن معيار القدرة يحدد مقدرة العميل على تحقيق الدخل أو الربح وبالتالي قدرته على إعادة ما اقترضه من المصرف، إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية القدرة كمتغير في المخاطر، ويمكن تجميع تلك الآراء في أربع اتجاهات رئيسية مختلفة وهي:

الاتجاه الأول: هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.

الاتجاه الثاني: ينصرف إلى تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للمقترض في أن يكون قادراً على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة سليمة تضمن للمصرف سلامة إدارة الأموال المقدمة للعميل في صورة قروض، ولهذا يشير البعض للقدرة إلى قدرة العميل على إدارة أعماله، وهي تقاس من خلال عاملين:

- **العامل الأول:** مدى خبرة العميل في ممارسة النشاط موضوع التمويل ويتم قياسها بعدد سنوات ممارسة هذا النشاط بنجاح ومقدار الأرباح المحققة في كل سنة ومدى تناسب معدل الربح مع عوائد الفرص البديلة.
- **العامل الثاني:** مدى تطبيقه لأسس وقواعد ومبادئ الإدارة العلمية في مجالات النشاط المختلفة التي تمارسها المنظمة.

الاتجاه الثالث: وينصرف عادة هذا الاتجاه إلى التركيز على الأمور المالية البحتة في توضيح مفهوم القدرة، حيث ينصب التركيز حول قدرة طالب الائتمان على خلق عائد متوقع كاف لضمان مخاطرته وتسديد ما عليه من التزامات مستحقة اتجاه المصرف وبشكل عام فإن قدرة المقترض على تسديد القرض إنما تعتمد على حجم التدفق النقدي للمقترض.

الاتجاه الرابع: ينظر إلى القدرة بمقدار التدفق النقدي المتوقع للعميل، إذ ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقعة تحقيقها في المستقبل.

وعليه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع المصرف نفسه أو أية مصارف أخرى. ويمكن الوقوف على كثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض ودراسة ذلك كله. فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب ايجابية كلما زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها، فجوهر هذا الجانب إذن ينصرف إلى الاطمئنان على توافر الخبرة والكفاءة الفنية والإدارية والملاءة المالية للعميل المقترض.

(ج) رأس المال:

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيراً كلما انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية.

ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنظمة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة، حيث أنه لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل الذاتية للعميل وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية. ويفضل في العادة أن تكون المصادر الذاتية أو الداخلية أكبر من المصادر الخارجية والتي من بينها القرض المطلوب من المصرف وذلك لضمان جدية العميل في تنفيذ مشروعاته خاصة إذا كان المشروع لا زال في مرحلة الإنشاء أو مرحلة التشغيل الأولي.

وفي سبيل تطبيق هذا المعيار هناك مجموعة من البيانات والمعلومات عن العميل التي لابد من الحصول عليه للتعرف على النواحي التالية:

- (1) حجم الاستثمارات المطلوبة لممارسة العمل لنشاطه.
 - (2) مصادر تمويل هذه الاستثمارات ومدى التناسب بين مصادر التمويل الداخلية ومصادر التمويل الخارجية.
 - (3) قيمة الأصول أو الموجودات الخاصة بالعمل أو المنظمة ومدى ملاءمتها الائتمانية من حيث سرعة بيعها والتخلص منها بتحويلها إلى نقد سائل لسداد التزامات العمل إذا أخفق في سدادها.
- وبصفة عامة يتوجب على محل الائتمان فيما يتعلق بمعيار رأس المال القيام بشكل رئيسي بتحليل القوائم المالية الخاصة بالمنظمة للوقوف على مدى سلامة مركزها المالي ومدى توازن هيكلها التمويلي فجوهر هذا الجانب ينصرف إلى أهمية التأكد من توافر رأس المال المناسب لدى العمل طالب القرض أو الائتمان ومن قوته المالية وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض المطلوب.

د) الضمان:

وهو مجموعة من الأصول التي يضعها العمل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعمل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العمل على السداد، وإذا ما كان القرار الائتماني قد استلزم تقديم ضمانات معينة، فإنه يجب أن يراعى عند تحديد الضمان ما يلي:

- (1) أن يكون قابلاً للبيع أو للتصفية ولا يمثل الاحتفاظ به تكلفة أو عبئاً مرتفعاً.
- (2) عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان، فالضمان الذي يتعرض لتقلبات شديدة في قيمته لا يمكن الاعتماد عليه في استرداد حقوق المصرف.
- (3) أن تكون ملكية العمل للضمان ملكية كاملة وليست محل نزاع. أن يتوافر لدى المصرف كافة المستندات القانونية التي تؤكد حق المصرف باستخدام هذه الضمانات وتسييلها وذلك لسداد قيمة الائتمان عند عجز العمل عن السداد.

- (4) كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.

وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة جيدة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان، كما ويمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل. وعموماً فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توافر ضمانات يرى المصرف أنها كافية. إنما الضمان بصفة عامة تقرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض. فمثلاً، يمكن أن يرى متخذ القرار الائتماني أنه بالإمكان اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هناك بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة والتي يمكن تلافها بتقديم ضمان عيني أو شخصي، أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها.

إذا الضمان يأتي بمثابة تعزيز للقرار الائتماني أو حماية لمخاطر معينة يتعرض لها المصرف عندما يتخذ القرار بمنح الائتمان، ولذلك كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر وذلك حماية لحقوق المصرف.

هـ) الظروف المحيطة

يجب على محلل الائتمان أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعمل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنظمة إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، حيث تؤثر هذه الظروف العامة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، وشكل المنافسة، ودورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، وموقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أم في مرحلة النمو، أم في مرحلة الاستقرار، أم في مرحلة الانحدار.

بناءً عليه، يتوجب على محل الائتمان فيما يتعلق بمعيار الظروف المحيطة القيام بشكل رئيسي بتحديد ودراسة الآتي:

(1) نوع السلعة أو الخدمة التي يقدمها العميل ومواصفاتها ومدى جودتها وقابليتها للتلف، ومتوسط تكلفة السلعة أو الخدمة وسعرها السائد في السوق حالياً والمتوقع مستقبلاً ومقدار هامش الربح.

(2) حجم الطلب على السلعة أو الخدمة التي يقدمها العميل، وكذلك حجم السوق فيما يتصل بعدد المستهلكين وخصائصهم من حيث السن والدخل وسلوكهم الاستهلاكي.

(3) المنافسة الحالية في السوق، وحجم المنافسة المتوقعة مستقبلاً وخصائص منافذ التوزيع من حيث الحجم والنوع والعدد والانتشار الجغرافي.

بعد العرض السابق للمعايير الخمسة المكونة لنموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ C'S5، نلاحظ بأن الدراسة المتعمقة لتلك المعايير مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه المالي. لكن لا بد من الإشارة إلى أن هذه المعايير تتفاوت من حيث أهميتها النسبية، فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى وتعتبرها الأكثر أهمية، بينما غالباً ما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه المعايير أهمية كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي المعايير الخمسة الحد الأمثل لها فالضعف في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة معيار آخر.

(2) نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5P's.

ويتكون من المعايير التالية:

أ) العميل.

ب) الغرض من الائتمان.

ت) القدرة على السداد.

ث) الحماية.

ج) النظرة المستقبلية.

(3) نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ PRISM.

ويتكون من المعايير التالية:

أ) التصور.

ب) القدرة على السداد.

ت) الغاية من الائتمان.

ث) الضمانات.

ج) الادارة.

الفصل الثالث

القسم العملي

1-3 الدراسة العملية الأولى الدراسة التحليلية في المصارف

■ 1-1-3 مصادر جمع البيانات

■ 2-1-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

■ 3-1-3 تحليل الهيكل المالية بواسطة النسب المالية

■ 4-1-3 طريقة تحليل البيانات

■ 5-1-3 التعقيب على الدراسة التحليلية

■ 6-1-3 اختبار صحة الفرضيات

2-3 الدراسة العملية الثانية

■ 1-2-3 منهج الدراسة

■ 2-2-3 مجتمع وعينة الدراسة الثانية

■ 3-2-3 بناء أداة القياس

■ 4-2-3 جمع البيانات وتحليلها

■ 5-2-3 اختبار صدق المقياس (الاستبانة)

■ 6-2-3 اختبار ثبات المقياس (الاستبانة)

■ 7-2-3 تحليل بيانات محاور الدراسة الرئيسية

■ 8-2-3 الإحصاءات الوصفية للمتغيرات التعريفية

3-1 الدراسة العملية الأولى الدراسة التحليلية في المصارف:

يتناول هذا المبحث وصفاً تفصيلياً للإجراءات التي أتبعت كأهداف للدراسة، من خلال وصف لمنهج الدراسة المستخدم، ومجتمع الدراسة، وإجراء الدراسة التحليلية المالية / إضافة لدراسة الاستبيان المعزز للدراسة المالية من خلال أداة القياس والإجراءات المتبعة، فضلاً عن الإشارة إلى الوسائل الإحصائية المستخدمة لمعالجة البيانات احصائياً.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي لتحقيق أهداف الدراسة.

المنهج الوصفي: تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة من خلال الاعتماد على الكتب والوسائل العلمية من معلومات أغنت الجانب النظري.

المنهج التحليلي: لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (أثر التحليل المالي في المصارف الخاصة وانعكاسه على القرارات الاستثمارية) حيث تم استخدام تحليل الانحدار الخطي (Multiple Linear Regression) حيث يعد من الأساليب الإحصائية التي تساعد في دقة الاستدلال للحصول على أفضل نتائج في البحث العلمي وذلك بالاعتماد على برنامج SPSS والبحث يتضمن (عدة متغيرات مستقلة ومتغير تابع).

3-1-1 مصادر جمع البيانات:

تأسيساً على تصميم هذه الدراسة وأقسامها وفروعها ونوع البيانات المطلوبة لتحقيق أهدافها، فقد تطلب إنجاز هذه الدراسة الاستناد في استسقاء معلوماتها وبياناتها إلى مصدرين متكاملين هما:

- المصادر الأولية: وتتكون بيانات الدراسة من البيانات الصادرة عن سوق الأوراق المالية لعينة الدراسة خلال الفترة من عام 2019 إلى عام 2021 للمصارف الخاصة التقليدية (11) مصرف.
- المصادر الثانوية: وتم الحصول عليها من خلال الاطلاع على أدبيات الموضوع وذلك من خلال المتاح من المصادر المتعلقة بموضوع الدراسة من دراسات وأبحاث عربية وأجنبية منشورة وغير منشورة، وكذلك

على الكتب العلمية المتخصصة في الموضوع، والمجلات والدوريات العلمية المتخصصة، وبعض الندوات والمؤتمرات العلمية، بالإضافة إلى البحث في بعض المواقع العلمية في "الإنترنت".

3-1-2 الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم القيام بتفريغ وإدخال بيانات القوائم المالية للمصارف المدرجة على برنامج اكسل واجريت العديد من المعادلات المناسبة لمؤشرات الدراسة و تم تحويل هذه المؤشرات إلى برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package (SPSS) (ver26 (for the Social Sciences) ، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- 1) النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي.
- 2) اجراء الحسابات الرياضية للحصول على مؤشرات الدراسة.
- 3) دراسة الانحدار الخطي بين متغيرات الدراسة التابع والمستقل حسب نموذج الدراسة.

3-1-3 طريقة تحليل البيانات:

سيتم في هذه الدراسة عرض القوائم المالية وتحليل هيكلتها بواسطة أدوات التحليل المالي المختلفة من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من أجل اتخاذ القرارات المالية اللازمة لتحقيق أهداف المصارف في مختلف جوانب التحليل المالي، ومحاولة إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال النقاط التالية:

1. عرض القوائم المالية.
 2. تحليل الهيكل المالية بواسطة النسب المالية.
- سيتم في هذا الجانب عرض مختلف القوائم المالية للمصارف خلال الفترة من 2019-2021 والحصول على معلومات تخص الوضعية المالية والنتائج التي حققتها هذه المصارف.

3-1-4 تحليل الهيكل المالية بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية أهم المؤشرات المهمة لتقييم أداء المصرف، حيث تحلل معلومات عن ربحية وخدمة الدين والتي تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمصرف، حيث يقوم متخذ القرار باختبار حجم معين من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات، وكل نسبة لها دور في اتخاذ القرار، وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

1. النسب المالية، نسب الملكية، المديونية

تعتمد هذه النسبة على مدى مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته الجارية باستخدام أصوله الجارية، وتم الحصول على هذه المؤشرات من خلال القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021 كما يلي:

جدول (1) الدالات الإحصائية النسب المالية، نسب الملكية، المديونية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة

2021-2019

% المعدل المديونية		% نسبة الملكية		العائد على حقوق المساهمين %		العائد على مجموع الموجودات %		
Standard Deviation %	Mean %	Standard Deviation %	Mean %	Standard Deviation %	Mean %	Standard Deviation %	Mean %	
7.26	70.34	7.26	29.66	29.36	38.02	9.85	12.22	AHLI TRUST BANK
8.47	73.35	8.47	26.65	25.88	41.55	8.66	12.23	Al-sharq Bank
10.88	75.84	10.88	24.16	50.45	22.91	17.67	9.18	ARAB BANK SYRIA
5.31	74.17	5.31	25.83	37.06	43.90	11.43	12.50	Bank Of Jordan-Syria
3.14	79.47	3.14	20.53	30.48	35.68	6.51	7.68	BANK OF SYRIA & OVERSEAS

3.12	87.60	3.12	12.40	36.36	48.63	4.33	5.58	BANQUE BEMO SAUDI FRANSI
10.33	61.27	10.33	38.73	31.87	40.13	13.96	17.28	BYBLOS BANK SYRIA
6.42	77.09	6.42	22.91	34.37	38.48	9.17	10.13	Fransab ank Syria
3.97	84.12	3.97	15.88	20.99	24.08	4.44	4.37	INT'L BK FOR TRADE & FINANC E
4.28	28.45	4.28	71.55	32.76	39.29	24.36	29.03	Qatar National Bank
1.62	84.27	2.03	13.77	48.66	46.51	7.23	7.06	SYRIA GULF BANK
16.70	72.36	16.84	27.46	30.39	38.11	12.06	11.57	Total

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (العائد على مجموع الموجودات %) خلال فترة الدراسة (2019-2021)

لدى مصارف عينة الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (Qatar National Bank) والادنى مصرف (INT'L

.(BK FOR TRADE & FINANCE

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (العائد على حقوق المساهمين %) خلال فترة الدراسة (2019-2021)

لدى مصارف عينة الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (BANQUE BEMO SAUDI FRANSI) والادنى

مصرف (ARAB BANK SYRIA).

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (%نسبة الملكية) خلال فترة الدراسة (2019-2021) لدى مصارف
 عينة الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (Qatar National Bank) والادنى مصرف (BANQUE
 BEMO SAUDI FRANSI).

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (%معدن المديونية) خلال فترة الدراسة (2019-2021) لدى مصارف
 عينة الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (BANQUE BEMO SAUDI FRANSI) والادنى مصرف
 (Qatar National Bank).

2. التسهيلات وحقوق المساهمين ونسب السيولة:

تم الحصول على هذه المؤشرات من خلال القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021
 كما يلي:

جدول (2) الدالات الإحصائية التسهيلات وحقوق المساهمين ونسب السيولة للمصارف عينة الدراسة خلال

الفترة 2019-2021

نسبة السيولة (مره)		%حقوق المساهمين / صافي التسهيلات		صافي التسهيلات / اجمالي الودائع %		
Standard Deviation %	Mean %	Standard Deviation %	Mean %	Standard Deviation %	Mean %	
0.15	1.43	132.28	231.62	9.36	22.92	AHLI TRUST BANK
0.16	1.38	171.57	206.55	16.36	28.22	Al-sharq Bank
0.21	1.34	214.01	303.37	1.31	12.12	ARAB BANK SYRIA
0.10	1.35	58.41	126.94	13.61	34.89	Bank Of Jordan-Syria
0.05	1.26	189.68	377.63	4.72	8.90	BANK OF SYRIA & OVERSEAS

0.04	1.14	30.15	66.06	11.45	24.11	BANQUE BEMO SAUDI FRANSI
0.78	2.72	166.65	243.28	17.54	38.19	BYBLOS BANK SYRIA
0.10	1.30	83.21	135.40	9.74	27.30	Fransabank Syria
0.06	1.19	83.08	123.06	7.66	20.35	INT'L BK FOR TRADE & FINANCE
0.49	3.56	655.35	1272.86	13.20	25.82	Qatar National Bank
0.02	1.19	20.03	49.19	28.01	44.11	SYRIA GULF BANK
0.79	1.62	384.34	285.09	15.32	26.08	Total

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (%صافي التسهيلات/ اجمالي الودائع) خلال فترة الدراسة (2019-2021) لدى مصارف عينة الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (SYRIA GULF BANK) والادنى مصرف (BANK OF SYRIA & OVERSEAS).

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (%حقوق المساهمين/ صافي التسهيلات) خلال فترة الدراسة (2019-2021) لدى مصارف عينة الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (BANK OF SYRIA & OVERSEAS) والادنى مصرف (SYRIA GULF BANK).

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (%نسبة السيولة (مره)) خلال فترة الدراسة (2019-2021) لدى مصارف عينة الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (Qatar National Bank) والادنى مصرف (SYRIA GULF BANK).

3. صافي القروض والسلفيات للعملاء حجم الائتمان الممنوح / المتغير التابع في الدراسة/

تم الحصول على هذه المؤشرات من خلال القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021 كما يلي:

جدول (3) الدالات الإحصائية القروض والسلفيات للعملاء حجم الائتمان الممنوح للمصارف عينة الدراسة

خلال الفترة 2019-2021

Net loans and advances to customers صافي القروض السلفيات للعملاء حجم الائتمان الممنوح		
Standard Deviation	Mean	
16952471	19547143	AHLI TRUST BANK
4980253	23389606	Al-sharq Bank
5223310	10980482	ARAB BANK SYRIA
9117392	9855439	Bank Of Jordan-Syria
8000640	17476390	BANK OF SYRIA & OVERSEAS
56497057	65230752	BANQUE BEMO SAUDI FRANSI
3040089	33017685	BYBLOS BANK SYRIA
8266701	48864970	Fransabank Syria
12324905	42607300	INT'L BK FOR TRADE & FINANCE
7597544	17778940	Qatar National Bank

204592661	156358809	SYRIA GULF BANK
67293525	40464320	Total

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (صافي القرض - صافي السلفيات للعملاء حجم الائتمان الممنوح) خلال فترة

الدراسة (2019-2021) لدى مصارف عينة الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (SYRIA GULF BANK)

والأدنى مصرف (Bank Of Jordan-Syria).

4. الإيرادات:

تم الحصول على هذه المؤشرات من خلال القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021

كما يلي:

جدول (4) الدالات الإحصائية للإيرادات للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021

صافي إيرادات الرسوم □العمولات		صافي إيرادات الفوائد		إيرادات الفوائد		
Standard Deviation	Mean	Standard Deviation	Mean	Standard Deviation	Mean	
558639	395018	2643158	2706274	3757277	3987998	AHLI TRUST BANK
298004	1582751	161686	1776807	100851	4246060	Al-sharq Bank
195364	496090	913431	2120436	1084279	3275172	ARAB BANK SYRIA
159609	156534	590686	670747	1119718	1278504	Bank Of Jordan- Syria

1360714	1714887	2457209	5742282	2449888	7199725	BANK OF SYRIA & OVERSEAS
12850179	8995072	6788812	7837219	10488236	12016253	BANQUE BEMO SAUDI FRANSI
1799863	2608915	488165	3792965	585819	5690686	BYBLOS BANK SYRIA
1066881	2020824	2863128	4949765	3580495	8663873	Fransabank Syria
721604	1878741	1791497	4694898	2338170	8138286	INT'L BK FOR TRADE & FINANCE
243918	459549	3962538	6344835	4379649	7483529	Qatar National Bank
4153204	3290843	16473260	10684914	21554826	14913309	SYRIA GULF BANK
4252796	2200083	5520633	4665558	7376630	6990309	Total

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (إيرادات الفوائد) خلال فترة الدراسة (2019-2021) لدى مصارف عينة

الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (SYRIA GULF BANK) والادنى مصرف (Bank Of Jordan-)

.(Syria

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (صافي إيرادات الفوائد) خلال فترة الدراسة (2019-2021) لدى مصارف
عينة الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (SYRIA GULF BANK) والادنى مصرف (Bank Of Jordan-Syria).

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (صافي إيرادات الرسوم) العمولات خلال فترة الدراسة (2019-2021)
لدى مصارف عينة الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (BANQUE BEMO SAUDI FRANSI) والادنى
مصرف (Bank Of Jordan-Syria).

5. النقد والمستحقات:

تم الحصول على هذه المؤشرات من خلال القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021
كما يلي:

جدول (5) الدالات الإحصائية النقد والمستحقات للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021

النقد □ البنك المركزي		مستحق من البنوك □ المؤسسات المالية		
Standard Deviation	Mean	Standard Deviation	Mean	
18432553	19425287	23255189	23710421	AHLI TRUST BANK
1989138	4855046	42476855	72952997	Al-sharq Bank
9291215	18236939	18714021	27404376	ARAB BANK SYRIA
4324588	3560474	18418538	15337405	Bank Of Jordan-Syria
42915869	93186142	59949575	99888624	BANK OF SYRIA & OVERSEAS
165617840	141527909	96156327	96294586	BANQUE BEMO SAUDI FRANSI
21056268	8790599	36779282	58524813	BYBLOS BANK SYRIA
21316557	36255502	74215063	99413662	Fransabank Syria

59076438	96122199	55550174	112540086	INT'L BK FOR TRADE & FINANCE
6881645	8934797	23715974	33709764	Qatar National Bank
92978550	112677199	37416355	44379501	SYRIA GULF BANK
71505794	49415645	54057946	62196021	Total

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (النقد □ البنك المركزي) خلال فترة الدراسة (2019-2021) لدى مصارف عينة الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (INT'L BK FOR TRADE & FINANCE) والادنى مصرف (Bank Of Jordan-Syria).

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (مستحق من البنوك □ المؤسسات المالية) خلال فترة الدراسة (2019-2021) لدى مصارف عينة الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (BANQUE BEMO SAUDI FRANSI) والادنى مصرف (Bank Of Jordan-Syria).

جدول (6) الدالات الإحصائية النقد والمستحقات للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021/2

صافي الاستثمار □ في الأدات المالية		المستحقات		
Standard Deviation	Mean	Standard Deviation	Mean	
1688591	1173469	61351698	51116580	AHLI TRUST BANK
814492	1040108	27502738	35231245	Al-sharq Bank
12639820	12019053	76660513	83841980	ARAB BANK SYRIA
284307	328249	7776289	6914693	Bank Of Jordan-Syria
2118537	1636459	60741889	79665360	BANK OF SYRIA & OVERSEAS

5340075	5087076	1409559	1233836	BANQUE BEMO SAUDI FRANSI
853877	614787	74721482	73946430	BYBLOS BANK SYRIA
16139315	29446935	29349970	43808118	Fransabank Syria
2222627	1412149	92946478	108128864	INT'L BK FOR TRADE & FINANCE
10282297	27787599	164914447	200487486	Qatar National Bank
358668	304750	11399467	14823530	SYRIA GULF BANK
12254994	7350058	81030460	63563466	Total

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (المستحقات) خلال فترة الدراسة (2019-2021) لدى مصارف عينة

الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (Qatar National Bank) والادنى مصرف (BANQUE BEMO SAUDI FRANSI).

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (صافي الاستثمارات المالية) خلال فترة الدراسة (2019-2021)

لدى مصارف عينة الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (Fransabank Syria) والادنى مصرف (SYRIA GULF BANK).

6. الائتمان وصافي الأصول:

تم الحصول على هذه المؤشرات من خلال القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021 كما يلي:

جدول (7) الدالات الإحصائية الائتمان وصافي الأصول للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021

صافي الأصول □ غير الملموسة		مخصص خسائر الائتمان المتوقعة		
Standard Deviation	Mean	Standard Deviation	Mean	
140113	161541	1528665	-1761171	AHLI TRUST BANK
46501	50630	709082	-1971397	Al-sharq Bank
93194	135236	28376722	-40900808	ARAB BANK SYRIA
24168	26836	3455037	-3570470	Bank Of Jordan-Syria
9862	70221	1976160	-4230848	BANK OF SYRIA & OVERSEAS
501298	567660	5410485	-5873396	BANQUE BEMO SAUDI FRANSI
1034232	644500	6139757	-12952989	BYBLOS BANK SYRIA
25693	266559	7541369	-12957547	Fransabank Syria
72170	67865	5340232	-11658130	INT'L BK FOR TRADE & FINANCE
15898	43575	2046287	-3377383	Qatar National Bank
483334	307060	18004747	-25325934	SYRIA GULF BANK
378085	212880	14774053	-11325461	Total

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (مخصص خسائر الائتمان المتوقعة) خلال فترة الدراسة (2019-2021)

لدى مصارف عينة الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (SYRIA GULF BANK) والادنى مصرف (Qatar National Bank).

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (صافي الأصول □ غير الملموسة) خلال فترة الدراسة (2019-2021) لدى

مصارف عينة الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (BYBLOS BANK SYRIA) والادنى مصرف (Bank Of Jordan-Syria).

جدول (8) الدالات الإحصائية صافي الأصول للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2019-2021

الأصول □ الأخرى □ حسابات المدينين		صافي الأصول □ الملموسة		
Standard Deviation	Mean	Standard Deviation	Mean	
1031457	1149776	1624099	1826240	AHLI TRUST BANK
245440	539143	766434	4971871	Al-sharq Bank
1367947	3449396	669251	2319873	ARAB BANK SYRIA
380417	366651	727626	840174	Bank Of Jordan-Syria
2051668	3121655	1793250	5718951	BANK OF SYRIA & OVERSEAS
2527710	2870046	7420136	8419566	BANQUE BEMO SAUDI FRANSI
1207263	1974429	2190367	3608753	BYBLOS BANK SYRIA
770334	2060770	4656408	12873349	Fransabank Syria
2387110	2699485	280733	2851952	INT'L BK FOR TRADE & FINANCE
9566155	9334458	604673	2832598	Qatar National Bank
9241039	6892733	5189106	4646555	SYRIA GULF BANK
4394823	3132595	4288399	4628171	Total

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (صافي الأصول □ الملموسة) خلال فترة الدراسة (2019-2021) لدى

مصارف عينة الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (Fransabank Syria) والادنى مصرف (Bank Of Jordan-Syria).

يبين الجدول المؤشرات الإحصائية لقيم (صافي الأصول □ الملموسة) خلال فترة الدراسة (2019-2021) لدى

مصارف عينة الدراسة حيث نجد الأعلى مصرف (Qatar National Bank) والادنى مصرف (Al-sharq Bank).

3-1-5 التعقيب على الدراسة التحليلية:

نظراً للهدف الذي يسعى إليه المصرف وهو البقاء والاستمرارية وتحقيق المزيد من الأرباح و الوصول إلى الأهداف المسطرة وجب عليها القيام بالتحليل المالي، ولهذا فقد حاولنا التعرف على دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية للمصارف (منح الائتمان) ، حيث قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي باستخدام مؤشرات التوازن و النسب المالية يمكن القول أن هناك بعض المصارف تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة 2019 - 2021 ، حيث أنها تتمتع بوضعية مالية جيدة و مريحة من خلال تحقيقها شروط التوازن المالي (رأس المال العامل موجب، احتياجات رأس المال العامل موجب و خزينة موجبة). أي أن المصرف استطاع توفير السيولة الكافية للوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها اضافة إلى أنها استطاعت المحافظة على استقلاليتها المالية من خلال نسب السيولة، وهذا يرجع لاعتماده بشكل كبير على أمواله الخاصة في تسديد التزاماته اتجاه الغير دون اللجوء إلى العالم الخارجي، لكن في نفس الوقت يمكن القول أن بعض المصارف تعاني من بعض الاختلالات مثل ضعف كل من المردودية المالية والاقتصادية التجارية. ومنه فإن التحليل المالي يلعب دوراً كبيراً في اتخاذ القرارات المالية حيث أنه يعتبر منبع للمعلومات بحيث كل أداة من أدوات التحليل المالي لها دور في اتخاذ القرارات ابتداءً من النسب ومؤشرات التوازن التي تعطي لنا معلومات حول السيولة و النشاط و غيرها، و الحصول على معلومات حول دورة الاستغلال التي تقوم بتحليل المخاطر المالية لتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ القرارات المالية

3-1-6 اختبار صحة الفرضيات:

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية الأولى: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية (نسب السيولة، نسب المديونية، نسب

الربحية) يسهم في صناعة القرارات الاستثمارية الرشيدة ومنح الائتمان في المصارف الخاصة.

تم اجراء اختبار الانحدار الخطي و (Pearson Correlation) بين المتغير المستقل والتابع كما يلي:

الفرضية الفرعية

H1: تحليل القوائم المالية باستخدام نسب السيولة يساهم في صناعة القرارات الاستثمارية الرشيدة لمنح الائتمان في المصارف الخاصة.

جدول (9) دالات علاقات الارتباط والتفسير بين المتغير المستقل (نسب السيولة) والتابع (منح الائتمان)

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
67531237	0.117	0.127	.356 ^a	1

a. Predictors: (Constant), نسبة السيولة (مره)

لدينا المقياس Pearson Correlation R وهو معامل الارتباط قيمته 35.6% لدينا مقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريبا 12.7% أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير 12.7% على المتغير التابع (منح الائتمان) مما يعني أن المتغير المستقل (نسب السيولة) استطاع أن يفسر 12.7% من التغيرات الحاصلة في التابع (منح الائتمان) (Y) والباقي يعزى الى عوامل أخرى.

جدول (10) التحليل التباين للعلاقة بين المستقل نسب السيولة والتابع منح الائتمان

ANOVA^a

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
.0385 ^b	3.775	3534883798710450	1	3534883798710450	Regression 1
		4560467968698910	31	141374507029666000	Residual
			32	144909390828377000	Total

a. Dependent Variable: Net loans and advances to customers

للعلماء حجم الائتمان الممنوح

b. Predictors: (Constant), نسبة السيولة (مره)

يظهر الجدول أيضاً تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية

$F=3.7$ ومعنوية الدلالة الحسابية ($Sig=0.038$) وهي أصغر من المعنوية الدلالة القياسية $sig=0.05$. مما

يؤكد وجود قوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج ككل ذا دلالة معنوية.

جدول (11) الدالات الاحصائية لمعادلة التأثير المستقل (نسب السيولة) والتابع (منح الائتمان):

Coefficients^a

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.029	2.285		27123410	61984494	(Constant)	1
0.039	-3.880	-0.356	15050170	-13250256	نسبة السيولة (مره)	

a. Dependent Variable: Net loans and advances to customers

للعلاء حجم الائتمان الممنوح

ومن خلال الجدول نجد أن بعد المتغير المستقل (نسب السيولة) له دلالة معنوية في هذا النموذج حسب نموذج

t حيث دالة المعنوية $sig < 0.05$

وتكون معادلة الانحدار المقدرة هي:

$$\text{منح الائتمان} = 61984494 + (-13250256) \times (\text{نسب السيولة})$$

□ نقبل الفرض البديل (يوجد دلالة إحصائية لتحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية (نسب السيولة)

يسهم في صناعة القرارات الاستثمارية الرشيدة ومنح الائتمان في المصارف الخاصة)

الفرضية الفرعية :

H2: تحليل القوائم المالية باستخدام نسب الربحية يسهم في صناعة القرارات الاستثمارية الرشيدة ومنح

الائتمان في المصارف الخاصة.

تم اجراء اختبار الانحدار الخطي و (Pearson Correlation) بين المتغير المستقل والتابع كما يلي

جدول (12) دالات علاقات الارتباط والتفسير بين المتغير المستقل (نسب الربحية) والتابع (منح الائتمان)

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
65300428.513675	0.112	0.117	.342 ^a	1

a. Predictors: (Constant),

مجموع الموجودات %

لدينا المقياس Pearson Correlation R وهو معامل الارتباط قيمته 34.2% لدينا مقياس معامل التفسير

والذي قيمته تقريبا 11.7 % أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير 11.7% على المتغير التابع (منح

الائتمان) مما يعني أن المتغير المستقل (نسب الربحية) استطاع أن يفسر 11.7% من التغيرات الحاصلة في

التابع (منح الائتمان) (Y) والباقي يعزى الى عوامل أخرى.

جدول (13) التحليل التباين للعلاقة بين المستقل نسب الربحية والتابع منح الائتمان

ANOVA^a

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
.0154 ^b	2.992	8492505953145040	2	16985011906290100	Regression 1
		4264145964069550	30	127924378922086000	Residual
			32	144909390828377000	Total

a. Dependent Variable: Net loans and advances to customers

صافي القروض والسلفيات للعملاء حجم الائتمان الممنوح

b. Predictors: (Constant),

العائد على حقوق المساهمين %، العائد على مجموع الموجودات %

يظهر الجدول أيضاً تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية

F=2.9 ومعنوية الدلالة الحسابية (Sig=0.015) وهي أصغر من المعنوية الدلالة القياسية sig=0.05. مما

يؤكد وجود قوة تفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج ككل ذا دلالة معنوية.

جدول (14) الدالات الاحصائية لمعادلة التأثير المستقل (نسب الربحية) والتابع (منح الائتمان):

Coefficients^a

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.146	1.491		18420214	27471445	(Constant)	1
0.033	-2.733	-0.435	1399283	-2425553	العائد على مجموع الموجودات %	
0.042	2.941	0.487	555040	1077275	العائد على حقوق المساهمين %	

a. Dependent Variable: Net loans and advances to customers

للعلاء حجم الائتمان الممنوح

ومن خلال الجدول نجد أن بعد المتغير المستقل (نسب الربحية) له دلالة معنوية في هذا النموذج حسب نموذج t

حيث دالة المعنوية $\text{sig} < 0.05$

وتكون معادلة الانحدار المقدرة هي:

$$\text{منح الائتمان} = 27471445 + (-2425553) \times (\text{العائد على مجموع الموجودات}) + (-1077275) \times (\text{العائد على حقوق المساهمين})$$

□ نقبل الفرض البديل (يوجد دلالة إحصائية لتحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية (نسب الربحية)

يسهم في صناعة القرارات الاستثمارية الرشيدة ومنح الائتمان في المصارف الخاصة.

الفرضية الفرعية:

H3: تحليل القوائم المالية باستخدام نسب المديونية يسهم في صناعة القرارات الاستثمارية الرشيدة ومنح

الائتمان في المصارف الخاصة.

تم اجراء اختبار الانحدار الخطي و (Pearson Correlation) بين المتغير المستقل والتابع كما يلي

جدول (15) دالات علاقات الارتباط والتفسير بين المتغير المستقل (معدل المديونية) والتابع (منح الائتمان)

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
66382421	0.111	0.115	.339 ^a	1

a. Predictors: (Constant), % معدل المديونية

لدينا المقياس Pearson Correlation R وهو معامل الارتباط قيمته 34.2% لدينا مقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريبا 11.7% أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير 11.7% على المتغير التابع (منح الائتمان) مما يعني أن المتغير المستقل (معدل المديونية) استطاع أن يفسر 11.7% من التغيرات الحاصلة في التابع (منح الائتمان) (Y) والباقي يعزى الى عوامل أخرى.

جدول (16) التحليل التباين للعلاقة بين المستقل معدل المديونية والتابع منح الائتمان

ANOVA^a

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
.0180 ^b	2.884	8303988736755090	1	8303988736755090	Regression 1
		4406625873923270	31	136605402091621000	Residual
			32	144909390828377000	Total

a. Dependent Variable: Net loans and advances to customers

للعلاء حجم الائتمان الممنوح

b. Predictors: (Constant), % معدل المديونية

يظهر الجدول أيضاً تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية $F=2.9$ و معنوية الدلالة الحسابية ($\text{Sig}=0.015$) وهي اصغر من المعنوية الدلالة القياسية $\text{sig}=0.05$. مما يؤكد وجود قوة تفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج ككل ذا دلالة معنوية.

جدول (17) الدالات الاحصائية لمعادلة التأثير المستقل (معدل المديونية) والتابع (منح الائتمان):

Coefficients^a

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.578	-0.563		52150117	-29344933	(Constant)	1
0.018	2.373	0.339	702776	964732	%معدل المديونية	

a. Dependent Variable: Net loans and advances to customers
للعملاء حجم الائتمان الممنوح

ومن خلال الجدول نجد أن بعد المتغير المستقل (معدل المديونية) له دلالة معنوية في هذا النموذج حسب

نموذج t حيث دالة المعنوية $\text{sig} < 0.05$

وتكون معادلة الانحدار المقدرة هي:

$$\text{منح الائتمان} = -29344933 + (964732) \text{معدل المديونية}$$

□ نقبل الفرض البديل (يوجد دلالة إحصائية لتحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية (معدل المديونية)

يسهم في صناعة القرارات الاستثمارية الرشيدة ومنح الائتمان في المصارف الخاصة)

3-2 الدراسة العملية الثانية

بالمقابل إضافة إلى التحليل المالي السابق عمل الباحث على تعزيز دراسته حول (أثر التحليل المالي في المصارف الخاصة وانعكاسه على القرارات الاستثمارية) من خلال طرح استبيان يغطي العديد من المؤشرات المتعلقة بأهمية التحليل المالي والقرار الاستثماري بالنسبة للمستثمرين كما يلي:

3-2-1 منهج الدراسة

لتحقيق الهدف من الدراسة، " أثر التحليل المالي في المصارف الخاصة وانعكاسه على القرارات الاستثمارية " اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهجين:

المنهج الوصفي: يعد المنهج الوصفي من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية وهو يناسب الظاهرة موضوع البحث، وتشير كلمة "منهج" إلى الطريقة بينما تشير كلمة "وصفي" إلى السمات التي تميز الفرد أو الظاهرة. ويُعرف المنهج الوصفي في البحث العلمي على أنه أسلوب أو نمط يتم استخدامه لدراسة ووصف الظواهر والمشكلات العلمية وصفاً دقيقاً للوصول إلى التفسيرات المنطقية المبرهنة بهدف إتاحة الفرصة للباحث لوضع إطارات محددة للمشكلة واستخلاص عدد من الأسباب التي أدت لحدوث الظاهرة أو المشكلة،

المنهج التحليلي: يُعتبر البعض المنهج التحليل أحد مناهج البحث العلمي الفرعية، وهو بمثابة مُكمل هام لغيره من المناهج، ويتألف ذلك المنهج من عناصر ثلاثة، وهي تفكيك المشكلة لجزئيات، ثم التقويم والنقد لكل جزء بصفة مستقلة، وفي النهاية التركيب والاستنتاج العلمي.

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحث لتكوين الإطار النظري من خلال مراجعة مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة والدوريات والمقالات والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث والمطالعة في مواقع الانترنت.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، صُممت خصيصاً لهذا الغرض باستخدام مقياس ليكرت الخماسي. وتم تحليل بياناتها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss وذلك للتحقق من صحة الفروض.

3-2-2 مجتمع وعينة الدراسة الثانية :

يتمثل مجتمع البحث المتعاملين والمستثمرين في سوق الأوراق المالية دمشق.

عينة الدراسة: تم الحصول على عينة ميسرة مؤلفة من 70 متعامل (مستثمر) تم توزيع الاستبانة عليهم بطريقة إلكترونية

3-2-3 بناء أداة القياس

بالاعتماد على طبيعة البيانات المراد جمعها، وعلى المنهج المتبع في البحث، وجد الباحث أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف البحث هي الاستبانة، حيث تم تصميم الاستبانة المناسبة لقياس المتغيرات المدروسة وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة مع إدخال بعض التعديلات عليها وفق توجيهات الدكتور المشرف وبما يتناسب الحالة العملية المدروسة، ليتم إخراج الاستبانة بصيغتها النهائية، حيث قسم الاستبيان إلى:

الجزء الأول: واشتمل على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة من حيث التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، الخبرة)

الجزء الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة وتتكون الاستبانة من محاور رئيسية وهي:

جدول 18: عدد عبارات محاور الاستبيان

المتغير	عدد العبارات
التحليل المالي معلومات تحقق أهداف مستخدمي القوائم المالية وتساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية	6

7	التحليل المالي يعتبر أداة فعالة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد
6	المعلومات المحاسبية تساعد المستثمرين في الاوراق المالية في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (الايجابي) لقياس تقييم استجابات افراد العينة لفقرات الاستبانة.

جدول 19: درجات مقياس ليكرت الخماسي

الأستجابة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: اعداد الباحث

و تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس ($5-1=4$) ، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي $0.80=5/4$ ، وبعد ذلك تم اضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس بداية المقياس وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول خلايا كما هو موضح في الجدول الآتي :

جدول 20: طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	مدى الاتباع والتقييم
من 1.80-1	من 20 % - 36 %	متدنية جداً
أكبر من 1.80 - 2.60	أكبر من 36 % - 52 %	متدنية

متوسطة	أكبر من 52 % - 68 %	أكبر من 2.60 - 3.40
عالية	أكبر من 68 % - 84 %	أكبر من 3.40 - 4.20
عالية جداً	أكبر من 84 - 100 %	أكبر من 4.20 - 5

المصدر: اعداد الباحث

3-2-4 جمع البيانات وتحليلها

قام الباحث بتوزيع الاستبيان الكترونياً على عينة ميسرة من المتعاملين والمستثمرين، بلغت (70) مفردة وهي نسبة جيدة صالحة للتحليل، ثم تم تغريغ البيانات وترميزها على برنامج Microsoft Excel ثم تصديرها إلى برنامج التحليل الإحصائي SPSS النسخة 25 ليتم قياس درجة ثبات وصدق أداة البحث (الاستبيان) واتساقه وتحليل البيانات واختبار الفرضيات ، وذلك عن طريق:

- اختبار الفا كرونباخ لتحديد ثبات المقياس.
- النسب المئوية والتوزيعات التكرارية (الدراسة الوصفية) والوزن النسبي.
- اختبار One-Sample t-Test.

3-2-5 اختبار صدق المقياس (الاستبانة):

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة كما يلي:

صدق المحكمين:

عرض الباحث الاستبانة على المشرف وتم تزويد الباحث بالتغيرات على الاستبانة، وقد استجاب وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

3-2-6 اختبار ثبات المقياس (الاستبانة):

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان، حيث يعبر عن متوسط الارتباط الداخلي بين العبارات التي يقيسها وتتراوح قيمته ما بين 0 - 1 وتعتبر القيمة المقبولة له 0.60 فأكثر وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما ارتفعت درجة ثبات الأداة وصلاحياتها للاستخدام وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (21).

جدول 21 : يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المتغير	عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ
التحليل المالي معلومات تحقق أهداف مستخدمى القوائم المالية وتساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية	6	0.739
التحليل المالي يعتبر أداة فعالة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد	7	0.682
المعلومات المحاسبية تساعد المستثمرين في الاوراق المالية في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد	6	0.895

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات SPSS

من النتائج الموضحة في جدول (21) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مقبولة وتراوحت 0.68_0.89 وبذلك يكون الباحث قد تأكد من ثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

3-2-7 تحليل بيانات محاور الدراسة الرئيسية

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما اذا كان المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة لكل فقرة من فقرات محاور الاستبانة تساوي القيمة الوسطى وهي 3، ام تختلف عنها اختلافاً جوهرياً، و نوضحها كما يلي اذا كانت $\text{sig} > 0,05$ ، أي ان (قيمة Sig اكبر من مستوى الدلالة 0,05) فانه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة أراء مجتمع الدراسة تقترب من القيمة المتوسطة وهي 3، اما اذا كانت $\text{Sig} < 0,05$ أي ان (قيمة sig اصغر من اصغر من مستوى الدلالة 0,05) فانه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بان متوسط درجة الإجابة تختلف عن القيمة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما اذا كان متوسط درجة الاستجابة تزيد او تنقص بصورة جوهريه عن القيمة المتوسطة، و ذلك من خلال قيمة أشاره قيمة متوسط الاختبار فاذا كانت موجبة فان المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن القيمة المتوسطة والعكس صحيح.

3-2-8 الإحصاءات الوصفية للمتغيرات التعريفية

حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه العبارات التي تتضمنها أداة الدراسة.

جدول (22) التوزع النسبي لسمات عينة الدراسة

Percent	Frequency		
60.0	42	بكالوريوس	1.المؤهل التعليمي:
10.0	7	دبلوم دراسات عليا	
2.9	2	دكتوراه	
27.1	19	ماجستير	
100.0	70	Total	

يبين الجدول التوزيع النسبي للعينة حسب البيانات التعريفية حيث نجد حسب المؤهل التعليمي حيث 60 % ودبلوم دراسات عليا 10 % ودكتوراه 2.9 % وماجستير 27 %.

تساهم دراسة التحليل المالي للقوائم المالية في ترشيد قرارات الاستثمار من قبل المستثمرين

تم قياس مساهمة القوائم المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية من خلال عدة عبارات تبرز هذه التقييم وذلك من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية، كما يلي:

جدول (23) الدالات الإحصائية لتقييم مساهمة القوائم المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية

Sig.	الوزن النسبي %	T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	N	
0.000	77	7.74	0.91	3.84	70	يساعد التحليل المالي في اختيار السهم المقيمة وإتاحة فرص استثمارية وربحية جيدة
0.000	75	6.58	0.98	3.77	70	المؤشرات الحديثة التحليل المالي تساعد في التنبؤ بالفشل المالي للدورات المالية في اجال مختلفة
0.291	63	1.06	1.24	3.16	70	تستخدم المعلومات المالية المحللة كأساس للتقديرات وقياس لتقييم الدوات المالية
0.011	67	2.63	1.18	3.37	70	يمنح التحليل المالي فرص استثمار بشكل موضوعي ويؤثر ايجابا في تقييم الادوات المالية

0.000	77	6.84	1.03	3.84	70	التحليل المالي هو أحد الآليات التي تحدد سعر السهم في سوق الأوراق المالية وتقييمها
0.899	60	0.13	0.96	3.01	67	يساهم التحليل المالي من المفاضلة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تقييم الدورات المالية
0.000	70	6.06	0.70	3.51	70	التحليل المالي معلومات تحقق أهداف مستخدمي القوائم المالية وتساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية

إن المتوسط الحسابي العام لتقديرات أفراد العينة ككل عن كافة العبارات الخاصة بمستوى مساهمة القوائم المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية قد بلغ (3.51) درجة من أصل 5 درجات، وهي قيمة أكبر من قيمة المتوسط الحسابي المعياري في هذه المحور والبالغ (3) درجات، وبلغت درجة الاعتماد على هذه الإجراءات (70%) والذي يقابل مستوى تقييم مساهمة القوائم المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية عالي ، وهي أعلى من نسبة المتوسط الحسابي المعتمدة في هذه الدراسة والبالغة (60 %) وبلغت قيمة الانحراف المعياري الكلي عن المتوسط الحسابي (0.70) فقط مما يدل على تقارب الاجابات وأنها تتقارب حول المتوسط الحسابي، وأن هذا التقييم هو بمستوى مساهمة (عالية) دال احصائياً .

احتلت المراتب الأولى في تقييم مساهمة القوائم المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية عبارة (التحليل المالي هو أحد الآليات التي تحدد سعر السهم في سوق الأوراق المالية وتقييمها) متوسط الاجابات عليها (3.84) و أن الوزن النسبي للإجابات هو (77%) ومستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض 3 وتقييم اعتماد هذه العبارة كأحد عبارات مساهمة القوائم المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية (عالي) دال احصائياً ، يليها

عبارة (يساعد التحليل المالي في اختيار السهم المقيمة واثابة فرص استثمارية وربحية جيدة) فمتوسط الاجابات عليها (3.84) و أن الوزن النسبي للإجابات هو (77%) وتقييم اعتماد هذه العبارة بدرجة مساهمة (عالية) دال إحصائياً، وفي المرتبة الثالثة عبارة (المؤشرات الحديثة التحليل المالي تساعد في التنبؤ بالفشل المالي للدورات المالية في اجال مختلفة) فمتوسط الاجابات عليها (3.77) و أن الوزن النسبي للإجابات هو (75%) وتقييم اعتماد هذه العبارة بدرجة (عالية) دال إحصائياً. وفي المرتبة الرابعة (يمنح التحليل المالي فرص استثمار بشكل موضوعي ويؤثر ايجابا في تقييم الادوات المالية) بدرجة تقييم 67 % وسط / فيما احتلت التقييم بمستوى اعتماد وسط ايضاً كلا من (تستخدم المعلومات المالية المحللة كأساس للتقديرات وقياس لتقييم الأدوات المالية) بمستوى 63 % (وسط) وعبارة (يساهم التحليل المالي من المفاضلة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تقييم الدورات المالية) بدرجة وسط لدى عينة الدراسة.

- ما مستوى تقييم أهمية التحليل المالي يعتبر أداة فعالة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد؟

تم قياس مستوى تقييم أهمية التحليل المالي يعتبر أداة فعالة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد من خلال عدة عبارات تبرز هذه التقييم وذلك من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية، كما يلي:

جدول (24) الدالات الإحصائية لتقييم مستوى تقييم أهمية التحليل المالي يعتبر أداة فعالة لاتخاذ القرار

الاستثماري الرشيد

Sig.	الوزن النسبي %	T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	N	
0.051	65	1.990	1.141	3.27	70	للتحليل المالي دور فعال لاتخاذ قرار الاستثمار
0.001	70	3.519	1.189	3.50	70	ضرورة القيام بعملية التحليل المالي بواسطة خبراء ماليين

0.000	73	5.548	0.991	3.66	70	يتم التحليل وفق طرق الأساليب الحديثة للتحليل المالي
0.095	65	1.693	1.270	3.26	70	من خلال التطبيق الرشيد للتحليل يكون المستثمر في غني عن الاهتمام بالإشاعات والخبر التي تضيق عليه فرص استثمارية
1.000	60	0.000	1.155	3.00	70	للتحليل المالي دور في تحديد أسعار السهم وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد
0.441	62	0.775	1.234	3.11	70	التحليل المالي عملية ضرورية للتنبؤ بمستقبل الشركات ومن ثم اتخاذ القرار
0.115	65	1.596	1.348	3.26	70	من خلال التحليل يتم التوصل إلى مؤشرات ويتم من خلالها تحديد الوقت المناسب لشراء أو بيع السهم

0.001	66	3.509	0.700	3.293	70	التحليل المالي يعتبر أداة فعالة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد
-------	----	-------	-------	-------	----	---

إن المتوسط الحسابي العام لتقديرات أفراد العينة ككل عن كافة العبارات الخاصة بمستوى تقييم أهمية التحليل المالي يعتبر أداة فعالة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد قد بلغ (3.29) درجة من أصل 5 درجات، وهي قيمة أكبر من قيمة المتوسط الحسابي المعياري في هذه المحور والبالغ (3) درجات، وبلغت درجة الاعتماد على هذه الإجراءات (66%) والذي يقابل مستوى تقييم أهمية التحليل المالي يعتبر أداة فعالة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد وسط ، وهي أعلى من نسبة المتوسط الحسابي المعتمدة في هذه الدراسة والبالغة (60 %) وبلغت قيمة الانحراف المعياري الكلي عن المتوسط الحسابي (0.70) فقط مما يدل على تقارب الاجابات وأنها تتقارب حول المتوسط الحسابي، وأن هذا التقييم هو بمستوى مساهمة (وسط) دال احصائياً .

احتلت المراتب الأولى في تقييم أهمية التحليل المالي يعتبر أداة فعالة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد عبارة (يتم التحليل وفق طرق الأساليب الحديثة للتحليل المالي) متوسط الاجابات عليها (3.66) و أن الوزن النسبي للإجابات هو (73%) ومستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض 3 وتقييم اعتماد هذه العبارة كأحد عبارات أهمية التحليل المالي يعتبر أداة فعالة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد (عالي) دال احصائياً ، يليها عبارة (ضرورة القيام بعملية التحليل المالي بواسطة خبراء ماليين) فمتوسط الاجابات عليها (3.50) و أن الوزن النسبي للإجابات هو (70%) وتقييم اعتماد هذه العبارة بدرجة مساهمة (عالية) دال إحصائياً، وفي المرتبة الثالثة عبارة (للتحليل المالي دور فعال لاتخاذ قرار الاستثمار) فمتوسط الاجابات عليها (3.27) و أن الوزن النسبي للإجابات هو (65%) وتقييم اعتماد هذه العبارة بدرجة (وسط) دال إحصائياً. وفي المرتبة الرابعة (من خلال التطبيق الرشيد للتحليل يكون المستثمر في غني عن الاهتمام بالإشاعات والخبار التي تضيع عليه فرص استثمارية)

بدرجة تقييم 65 % وسط / فيما احتلت التقييم بمستوى اعتماد وسط ايضاً كلا من (من خلال التحليل يتم التوصل إلى مؤشرات ويتم من خلالها تحديد الوقت المناسب لشراء أو بيع السهم) بمستوى 65 % (وسط) وعبرة (للتحليل المالي دور في تحديد أسعار السهم وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد) بدرجة وسط لدى عينة الدراسة.

- ما مستوى تقييم أهمية المعلومات المحاسبية تساعد المستثمرين في الاوراق المالية في اتخاذ القرار

الاستثمار الرشيد؟

تم قياس مستوى تقييم أهمية تقييم أهمية المعلومات المحاسبية تساعد المستثمرين في الاوراق المالية في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد من خلال عدة عبارات تبرز هذه التقييم وذلك من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعيارية والاهمية النسبية، كما يلي:

جدول (25) الدالات الإحصائية لتقييم مستوى تقييم أهمية المعلومات المحاسبية تساعد المستثمرين في الاوراق

المالية في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

Sig.	الوزن النسبي %	T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	N	
0.465	62	0.734	1.303	3.11	70	تتصف المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
0.706	61	0.379	1.261	3.06	70	تتصف المعلومات المحاسبية بالمصادقية والملائمة
0.000	76	6.304	1.081	3.81	70	المعلومات المعروضة في القوائم المالية المنشورة قابلة للفهم من قبل جميع مستخدمي القوائم المالية

يعتمد المستثمرون بشكل أساسي في صنع القرار الاستثماري على المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة	70	3.74	1.151	5.401	75	0.000
المعلومات المحاسبية في سوق الخرطوم للوراق المالية متاحة لكافة المستثمرين في ذات الوقت وبدون تكاليف	70	3.83	1.063	6.523	77	0.000
دقة وتوفر المعلومات تؤثر على نجاح القرار الاستثماري	70	3.93	0.840	9.253	79	0.000
المعلومات المحاسبية تساعد المستثمرين في الاوراق المالية في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد	70	3.58	0.912	5.325	72	0.000

إن المتوسط الحسابي العام لتقديرات أفراد العينة ككل عن كافة العبارات الخاصة بمستوى تقييم أهمية المعلومات المحاسبية تساعد المستثمرين في الاوراق المالية في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد قد بلغ (3.58) درجة من أصل 5 درجات، وهي قيمة أكبر من قيمة المتوسط الحسابي المعياري في هذه المحور والبالغ (3) درجات، وبلغت درجة الاعتماد على هذه الإجراءات (72%) والذي يقابل مستوى تقييم أهمية المعلومات المحاسبية تساعد المستثمرين في الاوراق المالية في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد عالي ، وهي أعلى من نسبة المتوسط الحسابي المعتمدة في هذه الدراسة والبالغة (60 %) وبلغت قيمة الانحراف المعياري الكلي عن المتوسط الحسابي (0.91) فقط مما يدل على تقارب الاجابات وأنها تتقارب حول المتوسط الحسابي، وأن هذا التقييم هو بمستوى مساهمة (عالي) دال احصائياً .

احتلت المراتب الأولى في تقييم المعلومات المحاسبية تساعد المستثمرين في الاوراق المالية في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد عبارة (دقة وتوفر المعلومات تؤثر على نجاح القرار الاستثماري) متوسط الاجابات عليها (3.93) و أن الوزن النسبي للإجابات هو (79%) ومستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض 3 وتقييم اعتماد هذه العبارة كأحد عبارات مساهمة المعلومات المحاسبية تساعد المستثمرين في الاوراق المالية في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد (عالي) دال احصائياً ، يليها عبارة (المعلومات المحاسبية في سوق الخرطوم للوراق المالية متاحة لكافة المستثمرين في ذات الوقت وبدون تكاليف) فمتوسط الاجابات عليها (3.83) و أن الوزن النسبي للإجابات هو (77%) وتقييم اعتماد هذه العبارة بدرجة مساهمة (عالية) دال إحصائياً، وفي المرتبة الثالثة عبارة (يعتمد المستثمرون بشكل أساسي في صنع القرار الاستثماري على المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة) فمتوسط الاجابات عليها (3.74) و أن الوزن النسبي للإجابات هو (75%) وتقييم اعتماد هذه العبارة بدرجة (عالي) دال إحصائياً. وفي المرتبة الرابعة (المعلومات المعروضة في القوائم المالية المنشورة قابلة للفهم من قبل جميع مستخدمي القوائم المالية) بدرجة تقييم 65 % عالي / فيما احتلت التقييم بمستوى اعتماد وسط ايضاً كلا من (تتصف المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) بمستوى 62 % (وسط) وعبارة (تتصف المعلومات المحاسبية بالمصادقية والملائمة) بدرجة وسط لدى عينة الدراسة.

الفرضية الرئيسية الثانية :

يوجد دلالة معنوية على أن للتحليل المالي للقوائم المالية تساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية

الفرضية الفرعية الأولى :

H1 : يوجد دلالة معنوية على أن للتحليل المالي معلومات تحقق أهداف مستخدمي القوائم المالية وتساهم

في ترشيد القرارات الاستثمارية

تم استخدام اختبار one sample t test لمقارنة الفروق بين المتوسط المعياري والمتوسط الحسابي كما يلي:

جدول (26) الدالات الإحصائية لاختبار التقييم الفرضية الأولى

Test Value = 3								
Std. Deviation	Mean	95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2- tailed)	df	t	
		Upper	Lower					
0.699	3.506	0.673	0.339	0.506	0.000	69	6.057	التحليل المالي معلومات تحقق أهداف مستخدمي القوائم المالية وتساهم في ترشيد ترشيد الاستثمارية

يبين الجدول ان متوسط التقييم 3.50 والدلالة الإحصائية sig=0.000 أصغر من 0.05 وبالتالي (يوجد دلالة معنوية على أن للتحليل المالي معلومات تحقق أهداف مستخدمي القوائم المالية وتساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية).

الفرضية الفرعية الثانية :

H2 : يوجد دلالة معنوية على أن التحليل المالي للقوائم المالية يعتبر أداة فعالة لاتخاذ القرار الاستثماري

الرشيد

تم استخدام اختبار one sample t test لمقارنة الفروق بين المتوسط المعياري والمتوسط الحسابي كما يلي:

جدول (27) الدالات الإحصائية لاختبار التقييم الفرضية الثانية

Test Value = 3								
Std. Deviation	Mean	95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2- tailed)	df	t	
		Upper	Lower					
0.701	3.294	0.461	0.127	0.294	0.001	69	3.509	التحليل المالي يعتبر أداة فعالة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

يبين الجدول ان متوسط التقييم 3.50 والدلالة الإحصائية sig=0.000 أصغر من 0.05 وبالتالي (يوجد دلالة

معنوية على أن التحليل المالي يعتبر أداة فعالة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد)

الفرضية الفرعية الثالثة:

H3 : يوجد دلالة معنوية على أن المعلومات المحاسبية تساعد المستثمرين في الاوراق المالية في اتخاذ

القرار الاستثماري الرشيد.

تم استخدام اختبار one sample t test لمقارنة الفروق بين المتوسط المعياري والمتوسط الحسابي كما يلي:

جدول (28) الدالات الإحصائية لاختبار التقييم الفرضية الثالثة

Test Value = 3								
Std. Deviation	Mean	95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2- tailed)	df	t	
		Upper	Lower					
0.913	3.581	0.799	0.363	0.581	0.000	69	5.325	المعلومات المحاسبية تساعد المستثمرين في الاوراق المالية في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

يبين الجدول ان متوسط التقييم 3.58 والدلالة الإحصائية sig=0.000 أصغر من 0.05 وبالتالي (يوجد دلالة

معنوية على أن المعلومات الحاسبية تساعد المستثمرين في الاوراق المالية في اتخاذ القرار الاستثماري

(الرشيد)

النتائج

يوجد دلالة إحصائية لتحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية (نسب السيولة, نسب المديونية, نسب

الربحية) يسهم في صناعة القرارات الاستثمارية الرشيدة و منح الائتمان في المصارف الخاصة)

- يوجد دلالة معنوية على أن المعلومات المحاسبية تساعد المستثمرين في الاوراق المالية في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد
- يوجد دلالة معنوية على أن التحليل المالي يعتبر أداة فعالة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد
- يوجد دلالة معنوية على أن للتحليل المالي معلومات تحقق أهداف مستخدمي القوائم المالية وتساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية
- يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرارات من خلال معرفة قدرة المصرف على تمويل استثماراته وعلى جلب استثمارات جديدة ومدى قابلية أصولها للتحويل الى نقدية بأسرع ما يمكن، وبأقل تكاليف عند الحاجة.
- يهدف التحليل المالي إلى إعطاء صورة دقيقة حول الوضع المالي للمصرف من خلال اكتشاف نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومعالجتها.

التوصيات

1. على المصارف الخاصة توفير بيئة تشاركية تساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة بما يحقق رؤيتها المستقبلية من خلال مشاركة كافة المستويات الادارية بالبدائل والخيارات والتي تساهم في اتخاذ القرار الرشيد والصائب.
2. على المصارف الخاصة ان توفر خطط مستقبلية تحقق استثمارات مستقبلية تحقق سيولة عالية لتلك المصارف بما يضمن ربحيتها.
3. على المصارف الخاصة ان تظهر نقاط القوة والضعف حول وضعها المالي ووضع خطط للتغلب على نقاط الضعف بما يحقق لها المركز المالي القوي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أولاً: الكتب

1. آل شبيب، دريد، 2019، الإدارة المالية، دار المناهج ، عمان ، الأردن.
2. الأشهب، نوال، 2019، اتخاذ القرارات الادارية – أنواعها ومراحلها، دار المجد، عمان، الأردن.
3. الحسني، صادق، 2017، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار مؤتة، عمان، الأردن.
4. الحكيم، سلمان حسين، 2017، تحليل القوائم المالية- مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية.
5. الحياي، وليد ناجي، 2019، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، اثناء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
6. الحياي، وليد، 2007، التحليل المالي، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
7. الزعبي، هيثم، 2019، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط4.
8. السعيدة، فيصل. فريد، نضال، 2018، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الثالثة.
9. الشنطي، أيمن، 2014، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان ، الأردن.
10. الشواردة، فيصل، 2013، مبادئ الإدارة المالية، دار الميسر للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
11. الشيخ ، فهمي مصطفى، 2008، التحليل المالي، رام الله ، فلسطين.
12. الصياح، عبد الستار. العامري، سعود، 2016، الإدارة المالية اطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر والطباعة، عمان ، الأردن، ط3.
13. الصيرفي، محمد، 2020، التحليل المالي من وجهة نظر محاسبية ادارية، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر، ط2.
14. القاسم، عبد الرزاق. العلي، أحمد. قصوة، رغيد، 2011، مبادئ التمويل، منشورات كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
15. الكنزي، صابر عبد الرحمن، 2015، التحليل المالي-الأصول العلمية والعملية، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة.
16. الكنعان، نواف، 2017، اتخاذ القرارات الادارية، دار الثقافة عمان ، الأردن.
17. المطارنة، غسان. خنفر، راضي، 2019، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان، الاردن، ط4.

18. النعيمي، عدنان، 2014، **التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة**، دار اليازوردي، عمان، الأردن.
 19. بلعجوز، حسين، 2012، **المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
 20. حمادة، رشا. العلي، يوسف، 2013، **المدخل المعاصر للتحليل المالي ودوره في الأسواق المالية**، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف، دمشق، سوريا.
 21. حنفي، عبد الغفار، 2014، **أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
 22. حنفي، عبد الغفار، 2018، **استراتيجية الادارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**، المكتب العربي الحديث للنشر، مصر.
 23. شاكر، منير، وآخرون، 2021، **التحليل المالي - مدخل صناعة القرار**، دار وائل، عمان، ط4.
 24. شاهين، محمد، 2017، **ادارة وتحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية**، دار حمثر للنشر والترجمة، عمان، الاردن.
 25. شنوف، شعيب، 2013، **التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
 26. عبد المطلب، عبد الحميد، 2012، **دراسات الجدوى الاقتصادية**، دار الكتب والمطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر.
 27. عقل، مفلح، 2014، **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن.
 28. فلوح، صافي، وآخرون، 2018، **تحليل القوائم المالية**، منشورات كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، ط3.
 29. كراجة، عبد الحكيم وآخرون، 2014، **الادارة والتحليل المالي - أسس - مفاهيم - تطبيقات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2.
 30. كنجو، كنجو، ابراهيم، فهد، 2014، **الادارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط4.
 31. لحيالي، وليد ناجي، 2019، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
 32. مطر، محمد، 2018، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص8.
 33. مطر، محمد، 2021، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الأردن، ط4.
 34. نور، عبد الناصر، اسماعيل، اسماعيل، 2008، **التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ثانياً: الرسائل والمجلات العلمية:**
35. أبو عفيفة، مالك، أبو غنيم، منال، 2013، **حساسية الإفصاحات المحاسبية المعبر عنها من خلال النسب المالية في التأثير في القرارات الاستثمارية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي التاسع (الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل)، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن

36. السرطاوي، عبد الفتاح سعيد. حسان، عادل عيسى، 2019، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين دراسة حالة شركات الادوية المدرجة في بورصة فلسطين ما بين 2010/2017 م، الجزائر:مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4 العدد 2.
37. الياس، مويحي، 2015، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد خيضر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير رسالة ماجستير، الجزائر.
38. حبيب، مهند جعفر حسن. ابراهيم، إبراهيم محمد أحمد، 2017، دور التحليل المالي للمعلومات المحاسبية المنشورة في ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية - دراسة ميدانية، السودان، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية.
39. رمو، وحيد محمود. الوتار، سيف عبد الرازق محمد، 2010، "استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، مجلد 32 العدد (100)، ص 9-29.
40. زهواني، رضا. فائزة، خير الدين وضيف، بوعافية، سمير، 2017، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية قرار التمويل والاستثمار وتوزيع الأرباح، الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 1، العدد 1.
41. زين، مصطفى محمد . محمد، عاصم حسن، 2020، أهمية استخدام أساليب التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية، خلال الفترة 2014/2018، عمان، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 4 العدد 10.
42. عبد الوهاب، ليثا عبد القيوم، 2012، دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار وترشيدها في المصارف التجارية - دراسة حالة على بنك البركة السوداني، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير.
43. مالية، سليمة، 2021، تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات دراسة تطبيقية للتحليل المالي على المؤسسة ايلوصوي، الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 4 العدد 2.
44. محمد احمد، تسنيم عبد الرحمن محمد، 2017، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات في منح الائتمان المصرفي والحد من مخاطر التعثر بالمصارف السودانية، السودان، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة جامعة النيلين، مصر.
45. موسى، سمية صالح، 2010، دور التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية ودراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Patrick,Z. Tavershima,A, Eje,E, 2017, **Effect of Financial Information on .1 Investment Decision Making By Shareholders of Banks in Nigeria**, Journal of Economics and Finance, Volume 8, Issue 3 Ver. III, PP 20-31

Abstract

Banks are keen to follow methods of financial analysis and financial ratios that allow them to evaluate the loan applicant's ability to repay the loan on its maturity date.

Financial analysis helps to find out strengths and weaknesses points of the companies, while not relying on financial analysis tools and ratios will lead to negative results, whether on investment decisions or the failure of banks to recover on loans granted.

Study aimed to focus on the role of financial analysis in benefitting from the information contained in financial reports and statements in rationalizing the investment decisions.

The researcher used the descriptive analytical approach in the study as a theoretical side, while the practical side was based on analyzing the financial statements in the period extending between 2019 – 2021.

The research covered all traditional banks in Syria, while the study sample was 11 banks.

The most important result is following financial analysis methods provides information that helps to take accurate investment decisions, while avoiding adopting those methods will lead to a failure to make an accurate investment decision.